سلسلة الدراسات 1

مجلة المقالات الدولية

أنس المستقل

باحث في القانون العام والعلوم السياسية

القـاسم الانتخابي في المغرب

بين عدالة التمثيل وتفتيت الأغلبية

الرقم المعياري الدولي : e-ISSN : 3085 - 5039

2026

أنس المستقل

القاسم الانتخابي في المغرب بين عدالة التمثيل وتفتيت الأغلبية

2026

مجلة المقالات الدولية
INTERNATIONAL ARTICLES JOURNAL

أنس المستقل

- مدير مجلة المقالات الدولية.
- باحث بسلك الدكتوراه، مختبر القانون والحقوق، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالمحمدية، جامعة الحسن الثاني بالدارالبيضاء.
- حاصل على ماستر العمل البرلماني والصياغة التشريعية 2021/2022.
- حاصل على الاجازة المهنية في الصحافة القانونية والاقتصادية 2017/2018.
- حاصل على الاجازة الاساسية في القانون الخاص 2016/2017.

تأتي هذه الدراسة في سياق التحولات التي عرفها النظام الانتخابي المغربي، وما أفرزته من نقاشات متجددة حول طبيعة القواعد المنظمة للعملية الانتخابية ومدى قدرتها على تحقيق التمثيلية السياسية والعدالة الانتخابية.

وتتناول الدراسة موضوع القاسم الانتخابي باعتباره إحدى الآليات التقنية والقانونية المؤثرة في توزيع المقاعد الانتخابية، من خلال مقاربة تجمع بين التحليل القانوني والدستوري والسياسي، وتقف عند تطور طريقة احتسابه، والأسس التي يقوم عليها، والآثار التي يمكن أن تترتب عن اعتماده على مستوى توزيع المقاعد وتمثيلية القوى السياسية.

كما تسعى إلى تحليل الجدل الذي رافق اعتماد القاسم الانتخابي في المغرب، سواء من حيث علاقته بمبادئ التمثيلية والمساواة الانتخابية، أو من حيث مدى انسجامه مع المقتضيات الدستورية والقواعد المؤطرة للانتخابات، مع استحضار المواقف والقراءات المختلفة التي أثارها هذا الاختيار.

ولا تقتصر على عرض النصوص القانونية، بل تحاول مساءلة خلفياتها وآثارها العملية، واستجلاء حدود التفاعل بين القاعدة القانونية والممارسة السياسية، بما يسمح بفهم أعمق للتحولات التي يعرفها النظام الانتخابي المغربي ورهانات تطويره.

ويطمح هذا العمل إلى الإسهام في النقاش الأكاديمي والقانوني حول الإصلاح الانتخابي بالمغرب، وتوفير مادة علمية للباحثين والمهتمين بالقانون الدستوري والعلوم السياسية بوجه عام والأنظمة الانتخابية بصفة خاصة.

البريد الإلكتروني للمؤلف:
anas.elmoustaqil-etu@etu.univh2c.ma

البريد الإلكتروني للمجلة:
Almaqalats@gmail.com

سلسة الدراسات 1

IAJ

مجلة المقالات الدولية

أنس المستقل

باحث في القانون العام والعلوم السياسية

القـاسم الانتخابي في المغرب
بين عدالة التمثيل وتفتيت الأغلبية

الرقم المعياري الدولي : 5039 - 3085 : e-ISSN

2026

عنوان الدراسة	القاسم الانتخابي في المغرب بين عدالة التمثيل وتفتيت الأغلبية
المؤلف	أنس المستقل
مراجعة وتدقيق	خولة الشتوكي؛ زينب العمراني
السلسلة	سلسلة دراسات: العدد الأول
الناشر	مجلة المقالات الدولية
السنة	2026
عدد الصفحات	104
e-ISSN	3085 - 5039

إهداء

إلى روح أمي الطاهرة،

إلى من رحلت عن عيني، ولم ترحل عن قلبي،

إلى من ظل حضورها يسكن دعائي وذاكرتي، ويمنحني القوة كلما أثقلني الطريق...

رحمك الله رحمة واسعة، وجعل قبرك روضة من رياض الجنة،

وأهديك هذا العمل، وفاء لروحك، وامتنانا لكل ما غرسته في قلبي من قيم الصبر والعطاء والأمل.

كلمة شكر

الحمد لله أولا وآخرا، الذي أمدني بالصبر والعزيمة، ويسر لي إتمام هذا العمل، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

إن إنجاز هذا العمل لم يكن ثمرة جهد فردي فحسب، وإنما جاء نتيجة مسار من التكوين والتوجيه والدعم العلمي والإنساني الذي حظيت به خلال مسيرتي البحثية، ولذلك، فإن أقل ما يمكنني تقديمه في هذه المناسبة هو كلمة شكر وامتنان لكل من أسهم في هذا المسار.

وأتقدم بخالص الشكر وعظيم التقدير إلى أستاذي ومشرفي في أطروحة الدكتوراه، **الأستاذ رشيد المدور**، الذي كان لتوجيهاته وملاحظاته ومواكبته العلمية أثر بالغ في تطوير مساري البحثي وصقل مهاراتي في البحث والكتابة والتحليل العلمي. وقد ساهمت توجيهاته في تطوير أدواتي المنهجية، وتعزيز قدرتي على التعامل مع الموضوعات العلمية بمزيد من الدقة والنقد والعمق. كما أتقدم إليه بالشكر والتقدير على ما أتاحه لي من توجيه علمي كان له أثر واضح في تطوير هذا العمل، ومنه الاستفادة من مقاله العلمي الذي أضاف إلى البحث قيمة علمية مهمة وأغنى بعض جوانبه ومضامينه.

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى **أساتذتي في مختبر القانون والحقوق بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالمحمدية**، على ما يقدمونه من دعم وتشجيع للباحثين، وعلى جهودهم في ترسيخ ثقافة البحث العلمي، وتهيئة فضاء أكاديمي يشجع على النقاش والتبادل العلمي وتطوير القدرات البحثية، وإن ما يبذلونه من جهود في مواكبة الباحثين وتحفيزهم على الإنتاج العلمي يشكل دعما حقيقيا لمسيرتنا الأكاديمية.

وأتقدم كذلك بجزيل الشكر إلى **خولة الشتوكي وزينب العمراني**، لما قدمتاه من مساعدة في مراجعة وتدقيق هذا العمل، وما أبدتاه من تعاون وحرص كان لهما أثر في استكماله وإظهاره بالشكل الذي هو عليه.

لكل من ساهم في هذا العمل، ولكل من علمني، ووجهني، وشجعني، وساندني، لكم **جزيل الشكر وعظيم الامتنان.**

تقديم:

في إطار سعي مجلة المقالات الدولية إلى تطوير مشروعها العلمي وتعزيز مساهمتها في خدمة البحث الأكاديمي، وتوسيع فضاءات النشر أمام الباحثين، تعلن المجلة عن اعتماد « سلسلة الدراسات » باعتبارها مسارا علميا جديدا يندرج ضمن رؤيتها الرامية إلى تشجيع الإنتاج العلمي المتخصص، وإتاحة المجال أمام الدراسات التي تتطلب معالجة معمقة ومتأنية لموضوعاتها، بما يتجاوز في حجمها ومنهجيتها وحدودها الموضوعية الإطار المعتاد للمقالات العلمية المنشورة في الدوريات الأكاديمية.

وتأتي هذه السلسلة استجابة للحاجة المتزايدة إلى نشر الدراسات الأكاديمية الموسعة التي تسمح للباحث بتناول الإشكالات العلمية والقانونية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية من زوايا متعددة، وإخضاعها للتحليل المتدرج، والاستناد إلى مراجع ومصادر متنوعة، بما يتيح بناء معرفة أكثر شمولا وعمقا. فبعض الموضوعات العلمية لا تستوعبها المقالة التقليدية، مهما بلغت جودتها، نظرا لتعدد أبعادها وتشعب إشكالاتها وحاجتها إلى تحليل تاريخي أو مقارن أو ميداني أو مؤسساتي متكامل.

وانطلاقا من هذا التصور، ستعمل سلسلة الدراسات على احتضان الأعمال العلمية الموسعة التي تستوفي الشروط الأكاديمية والمنهجية المعتمدة، مع الحرص على إخضاعها لمقتضيات التحكيم العلمي وضوابط النزاهة وأخلاقيات البحث والنشر.

وتكتسي الدراسات الموسعة أهمية خاصة في مجال البحث العلمي، لكونها تتيح للباحث الانتقال من معالجة جزئية أو محدودة لإشكالية معينة إلى بناء رؤية متكاملة حول الموضوع المدروس. كما تمكنه من الجمع بين التأصيل النظري والتحليل التطبيقي، واستحضار التطورات التشريعية والمؤسساتية والسياسية، ومقارنة التجارب، وتحليل المعطيات والوثائق، بما يعزز القيمة العلمية للبحث ويجعله أكثر قابلية للإفادة منه من طرف الباحثين والطلبة والمؤسسات والمهتمين بالموضوع.

وجدير بالذكر أن الأعداد المخصصة ضمن «سلسلة الدراسات» قد لا تقتصر بالضرورة على دراسة واحدة، بل يمكن أن تتضمن أكثر من دراسة أكاديمية موسعة في العدد الواحد، شريطة أن تنتظم جميعها حول ذات الموضوع أو المحور العلمي المحدد، حيث يهدف هذا التوجه إلى إثراء القضية المطروحة للبحث من خلال زوايا تحليلية متعددة ومقاربات منهجية متنوعة يقدمها باحثون مختلفون، مما يساهم في إحاطة شاملة ومتكاملة بالإشكالية المركزية للعدد.

كما أن هذه السلسلة تروم الإسهام في تراكم المعرفة العلمية، من خلال إنتاج دراسات يمكن الرجوع إليها باعتبارها مراجع متخصصة في موضوعاتها، بدل الاقتصار على النشر المتفرق للمقالات. ومن شأن هذا التوجه أن يعزز الحوار العلمي، ويفتح المجال أمام دراسات متخصصة تعالج قضايا راهنة أو إشكالات معرفية تحتاج إلى البحث المتعمق، ويسهم في إثراء المكتبة الأكاديمية العربية والدولية بإنتاج علمي منظم وذي قيمة معرفية.

هيئة تحرير

مجلة المقالات الدولية

مقـــدمة:

لا تظهر القواعد الانتخابية في الحملات السياسية بالطريقة التي تظهر بها البرامج والشعارات والمرشحون، لكنها تملك أثرا أعمق من كثير من عناصر الحملة، لأن القاعدة الحسابية هي التي تحدد بعد انتهاء التصويت، مقدار ما يتحول من التأييد الشعبي إلى سلطة برلمانية، وقد يحصل حزبان على عدد متقارب من الأصوات، ثم يختلف نصيبهما من المقاعد تبعا لحجم الدوائر، والعتبة الانتخابية، وطريقة احتساب القاسم، وقاعدة توزيع المقاعد المتبقية، لذلك يذهب فقه النظم الانتخابية إلى أن اختيار الصيغة الحسابية ليس قرارا تقنيا خالصا، بل هو اختيار مؤسسي يوازن بين تمثيل التعددية وإنتاج أغلبية قابلة للحكم[1].

في النظام المغربي، ازدادت أهمية هذا النقاش بعد تعديل المادة 84 من القانون التنظيمي المتعلق بمجلس النواب سنة 2021، فبعد أن كان القاسم الانتخابي يرتبط، وفقالمنطق التقليدي للتمثيل النسبي، بالأصوات الصحيحة الداخلة في عملية توزيع المقاعد، أصبح يحسب انطلاقا من عدد الناخبين المقيدين في الدائرة الانتخابية، وبذلكدخل إلى العملية الحسابية عنصر لا يعبر بالضرورة عن اختيار حزبي فعلي، هو عدد

[1] International IDEA. (2005). Electoral System Design : The New International IDEA Handbook, pp. 57-83؛ Gallagher, M., & Mitchell, P. (2005). The Politics of Electoral Systems, pp. 3-23.

المسجلين الذين لم يصوتوا أو الذين لم تنتج مشاركتهم صوتا صحيحا. ويترتب على ذلك ارتفاع قيمة القاسم مقارنة بالقاسم المبني على الأصوات الصحيحة، بما يجعل بلوغه صعبا، خصوصا في الدوائر الصغيرة والمتوسطة.

أثار التعديل جدلا سياسيا ودستوريا واسعا، لأن أنصاره قدموه أداة لتوسيع التمثيلية ومنع احتكار المقاعد من طرف الحزب الأول، بينما اعتبره منتقدوه فصلا جزئيا بين الإرادة المعبر عنها فعليا وبين توزيع المقاعد، وقد حسمت المحكمة الدستورية في مشروعيته القانونية حين قررت أن الدستور لم يحدد طريقة بعينها لاستخراج القاسم، وأن الأمر يدخل ضمن السلطة التقديرية للمشرع، ما دام لا يصطدم بقاعدة دستورية صريحة، غير أن تقرير الدستورية لا ينهي التقييم العلمي والسياسي، إذ يبقى من المشروع قياس مدى اتساق القاعدة مع التناسب، والمساواة الفعلية للأصوات، ووضوح الاختيار الحكومي[2].

وتنبع أهمية الدراسة من أن القاسم الانتخابي القائم على المسجلين لم يعد تجربة مرتبطة فقط باقتراع 2021، فالتعديل الواسع للقانون التنظيمي رقم 27.11، الذي خضع لرقابة المحكمة الدستورية في قرارها رقم

[2] .المحكمة الدستورية، القرار رقم 118/2021 م.د، مجموعة قرارات المحكمة الدستورية 2019-2023، ص ص 85-88.

259/25، تناول الفقرة الثالثة من المادة 84 ولم يغير فقرتها الثانية المتعلقة بأساس القاسم، ومن ثم تستمر القاعدة في تشكيل البيئة الحسابية للانتخابات التشريعية المقبلة، وهو ما يجعل تقويم آثارها ضرورة علمية وعملية قبل قراءة نتائج 2026 [3].

- **إشكالية الدراسة**

تتمحور إشكالية البحث حول السؤال الآتي : **إلى أي حد يحقق القاسم الانتخابي المحتسب على أساس الناخبين المقيدين توازنا مقبولا بين توسيع التمثيل الحزبي والمحافظة على التناسب بين الأصوات والمقاعد؟** وعليه وجب البحث في الطبيعة القانونية للقاسم، ومدى ارتباطه بالمبادئ الدستورية المتعلقة بحرية الاقتراع ومشروعية التمثيل، ثم أثره الحسابي في الدوائر التي يتراوح عدد مقاعدها بين مقعدين وستة، ومدى إمكان عزله عن العوامل السياسية والتنظيمية التي شكلت نتائج انتخابات 2021.

[3] المحكمة الدستورية، القرار رقم 259/25 م.د. بتاريخ 24 ديسمبر 2025، قسم فيما يتعلق بالموضوع ،حيث حصر المواد المعدلة وأشار إلى المادة 84 (الفقرة الثالثة) دون فقرتها الثانية.

- **فرضيات الدراسة :**

الأولى أن القاسم القائم على المسجلين يرفع العتبة الحسابية غير المعلنة للحصول على المقعد الكامل، فيحول معظم المقاعد إلى مرحلة أكبر البقايا.

والثانية أن هذه الصيغة تحد من حصول اللائحة الأولى على مقعدين أو أكثر في الدائرة، فتزيد عدد الأحزاب الممثلة دون أن تضمن تناسبا أعلى.

والثالثة أن نتائج 2021 لا يمكن تفسيرها بالقاسم وحده، لأن الجغرافيا الانتخابية، وقوة المرشحين، والتصويت العقابي، وحجم التعبئة عوامل مستقلة، غير أن القاسم أعاد تشكيل الكيفية التي ترجمت بها هذه العوامل إلى مقاعد.

- **المنهج المعتمد**

يعتمد البحث على المنهج القانوني لتحليل المادة 84 وقراري المحكمة الدستورية، والمنهج المقارن لتمييز القاسم المغربي عن حصص هير ودروب وإمبريالي، والمنهج الحسابي من خلال محاكاة دوائر افتراضية، ثم المنهج الكمي الوصفي لقياس الانحراف بين حصص الأصوات والمقاعد المحلية سنة 2021 باستعمال مؤشر غالاغر والعدد الفعال للأحزاب.

المبحث الأول :

القاسم الانتخابي داخل هندسة التمثيل النسبي

يندرج القاسم الانتخابي ضمن العناصر التقنية المركزية التي تقوم عليها أنظمة التمثيل النسبي، باعتباره الأداة التي تنتقل بواسطتها الإرادة المعبر عنها في صناديق الاقتراع من صورتها العددية، المتمثلة في مجموع الأصوات التي حصلت عليها اللوائح المتنافسة، إلى صورتها المؤسساتية، المتمثلة في توزيع المقاعد داخل الهيئة المنتخبة. ومن ثم، فإن القاسم الانتخابي لا يعد مجرد عملية حسابية محايدة، بل يمثل إحدى أهم حلقات الهندسة الانتخابية، لأن طريقة تحديده تؤثر بصورة مباشرة في درجة التناسب بين الأصوات والمقاعد، وفي حجم تمثيل الأحزاب السياسية، وفي طبيعة الخريطة الحزبية التي يفرزها الاقتراع.

وتتحدد أهمية القاسم الانتخابي، بوجه خاص، في كونه يكشف عن الفلسفة التي يتبناها المشرع في الموازنة بين عدد من الاعتبارات المتداخلة، من أبرزها عدالة التمثيل، وضمان التعددية السياسية، والحد من تشتت الأصوات، وتيسير تكوين أغلبية قادرة على الاضطلاع بوظائفها الدستورية. لذلك تختلف آثار القاسم باختلاف الأساس المعتمد في احتسابه، وباختلاف طريقة توزيع المقاعد المتبقية، سواء جرى اللجوء إلى قاعدة أكبر البقايا أو إلى إحدى طرق المتوسطات الكبرى، كما أن أي تعديل يطال هذا العنصر

ينعكس حتما على القيمة التمثيلية للأصوات، حتى ولو بقي عدد الدوائر والمقاعد واللوائح دون تغيير.

وانطلاقا من ذلك، يقتضي تحليل القاسم الانتخابي داخل هندسة التمثيل النسبي البدء بتحديد مفهومه ووظيفته القانونية والحسابية، وبيان موقعه ضمن مجموع الآليات التي تحول الأصوات الصحيحة المعبر عنها إلى مقاعد نيابية، كما يستوجب الأمر التمييز بين القاسم الانتخابي بمعناه الفني الدقيق وبين غيره من الآليات المرتبطة بتوزيع المقاعد، كالعتبة الانتخابية وقاعدة أكبر البقايا وحجم الدائرة الانتخابية، وذلك حتى يتسنى تقييم مدى تأثير كل عنصر منها في عدالة التمثيل وفي بنية النظام الحزبي، وعلى هذا الأساس، سيتم تخصيص المطلب الأول لبحث مفهوم القاسم الانتخابي ووظيفته في تحويل الأصوات إلى مقاعد، قبل الانتقال إلى دراسة الصيغ المختلفة لاحتسابه والآثار التي تترتب عنها.

المطلب الأول : مفهوم القاسم ووظيفته في تحويل الأصوات إلى مقاعد

يقوم التمثيل النسبي على فكرة أولية مفادها أن حصة كل لائحة من المقاعد ينبغي أن تقترب من حصتها من الأصوات، غير أن المقاعد وحدات صحيحة لا تقبل التجزئة، بينما تنتج القسمة عادة أعدادا كسرية، ولهذا تظهر الحاجة إلى قاعدة أولى تمنح المقاعد الكاملة، وقاعدة ثانية توزع المقاعد المتبقية، فالقاسم الانتخابي هو الرقم الذي يمثل نظريا عدد

الأصوات اللازمة للحصول على مقعد واحد في المرحلة الأولى فإذا بلغ مجموع أصوات لائحة ما القاسم مرتين حصلت على مقعدين، ثم يحتسب ما تبقى من أصواتها للمنافسة على المقاعد غير الموزعة.

توجد صيغ متعددة للقاسم، فقاسم **هير** يساوي مجموع الأصوات الصحيحة مقسوما على عدد المقاعد، وهو أقرب الصيغ إلى المعنى المباشر للتناسب، أما **قاسم دروب** فيخفض القيمة الحسابية عبر قسمة الأصوات على عدد المقاعد مضافا إليه واحد، مع إضافة وحدة إلى الناتج الصحيح ويستعمل بكثرة في أنظمة الصوت الواحد القابل للتحويل. ويخفض **قاسم إمبريالي** القيمة أكثر بقسمة الأصوات على عدد المقاعد مضافا إليه اثنان، بما يسمح بتوزيع عدد أكبر من المقاعد في المرحلة الأولى، ويؤثراختيار كل صيغة في فرص الأحزاب الكبيرة والصغيرة وفي حجم المقاعد التي تحسمها قاعدة البقايا [4] .

لا يمكن تقييم القاسم بمعزل عن طريقة توزيع المقاعد المتبقية، فقاعدة أكبر البقايا تمنح المقاعد للوائح التي تحتفظ بأكبر عدد من الأصوات غيرالمستعملة بعد القسمة، وتميل في بعض الظروف إلى مساعدة اللوائح الصغيرة والمتوسطة، أما طرق **المتوسطات** مثل : **طريقة دونت،**

[4] Lijphart, A. (1994). Electoral Systems and Party Systems, pp. 10-14, 63-94; Taagepera, R., & Shugart, M. S. (1989). Seats and Votes, pp. 19-44.

فتعيد قسمة أصوات كل لائحة على سلسلة من القواسم، وتميل عادة إلى منح الأحزاب الكبرى أفضلية نسبي، ولهذا قد تنتج صيغة قاسم واحدة نتائج مختلفة إذا اقترنت بأكبر البقايا بدل المتوسط الأعلى[5].

وتتدخل أيضا درجة الدائرة أي عدد المقاعد المخصصة لها، فالدائرة ذات مقعدين أو ثلاثة لا تستطيع أن تقدم تناسبا دقيقا مهما كانت الصيغة، لأن عدد المقاعد القليل يرفع العتبة الطبيعية للفوز ويحول المنافسة إلى شبه منافسة تعددية محدودة، أما الدوائر الكبيرة فتخفض العتبة الطبيعية وتسمح بترجمة أدق للتنوع الحزبي. وقد بينت الدراسات المقارنة أن حجم الدائرة من أقوى محددات التناسب والعدد الفعال للأحزاب، وأن أثر الصيغة الحسابية يتضاعف أو يتراجع تبعا له [6] .

[5] Benoit, K. (2000). "Which Electoral Formula Is the Most Proportional?" Electoral Studies, 19(2-3), pp. 381-388.

[6] Carey, J. M., & Hix, S. (2011). "The Electoral Sweet Spot." American Journal of Political Science, 55(2), pp. 383-397.

الجدول رقم 1: مقارنة أهم صيغ القاسم الانتخابي

الصيغة	طريقة الحساب	الأثر العام	ملاحظة
هير	الأصوات الصحيحة ÷ المقاعد	قاسم مرتفع نسبيا؛ اعتماد أكبر على البقايا	الأكثر التصاقا بنسبة الأصوات المعبر عنها
دروب	الأصوات الصحيحة ÷ (المقاعد + 1)	قاسم أقل؛ مقاعد أكثر في المرحلة الأولى	شائع في الصوت الواحد القابل للتحويل
إمبريالي	الأصوات الصحيحة ÷ (المقاعد + 2)	قاسم منخفض؛ قد يفيد اللوائح الأكبر	يحتاج ضوابط لتفادي توزيع زائد
الصيغة المغربية منذ 2021	الناخبون المقيدون ÷ المقاعد	قاسم شديد الارتفاع عند انخفاض المشاركة	يجعل أكبر البقايا هي المرحلة الحاسمة غالبا

المصدر : إعداد الدراسة استنادا

إلى الأدبيات المقارنة في تصميم النظم الانتخابية.

المطلب الثاني :التناسب، المساواة، والتمثيل الفعال

تقاس عدالة النظام النسبي عادة بمقدار قرب حصة المقاعد من حصة الأصوات، ومن أشهر أدوات القياس مؤشر غالاغر، الذي يحسب الجذر التربيعي لنصف مجموع مربعات الفروق بين نسبة الأصوات ونسبة المقاعد لكل حزب، كلمااقترب المؤشر من الصفر كان النظام أكثر تناسبا، وكلما ارتفع دل على وجود تضخيم أو تقليص في التمثيل. غير أن المؤشر لا يحدد وحده مصدرالانحراف فقدينتج عن القاسم، أو حجم الدوائر، أو العتبة، أو التوزيع الجغرافي للأصوات [7].

تتصل العدالة أيضا بمبدأ المساواة في وزن الصوت،والمساواة هنا لا تعني فقط أن يمتلك كل ناخب ورقة اقتراع واحدة، بل أن تكون للأصوات الصحيحة فرص متقاربة في التأثير على توزيع المقاعد. وقد شددت المعايير الأوروبية المقارنة على المساواة في القوة التصويتية وعلى استقرار العناصر الأساسية للقانون الانتخابي قبل الاقتراع، ومعذلك لا تفرض هذه المعايير صيغة حسابية واحدة، بل تترك للدول هامشا واسعا بشرط ألا تؤدي القواعد إلى تمييز تعسفي أو انحراف غير قابل للتبرير [8].

[7] Gallagher, M. (1991). "Proportionality, Disproportionality and Electoral Systems." Electoral Studies, 10(1), pp. 33-51.

[8] Venice Commission. (2002). Code of Good Practice in Electoral Matters, Guidelines I.2.2 and II.2.b; Explanatory Report, paras. 17-21 and 63-65.

في المقابل، لا تقتصر وظيفة النظام الانتخابي على إنتاج مرآة حسابية للمجتمع، فهناكوظيفة تجميعية تتعلق بتكوين أغلبية ومعارضة واضحتين، وربط الاختيار الشعبي بالمسؤولية الحكومية. وقد أظهر جيوفاني سارتوري أن النظم الانتخابية تعمل كأدوات هندسة سياسية، وأن التناسب الشديد قد يزيد التجزؤ الحزبي حين يقترن بتعدد اجتماعي وتنظيم حزبي ضعيف، بينما قد يؤدي التضييق المفرط إلى إقصاء تيارات حقيقية. لذلك لا يوجد نموذج مثالي مطلق، وإنما توازن بين تمثيل الاختلاف وقابلية الحكم[9].

انطلاقا من ذلك، يمكن تقييم القاسم المغربي وفق أربعة معايير مترابطة :

1. مدى احترام العلاقة بين الأصوات الصحيحة والمقاعد؛
2. مدى إتاحة تمثيل قوى متعددة؛ مدى مساعدة النظام على إنتاج أغلبية قابلة للتحديد؛
3. ومدى بساطة القاعدة وقدرة الناخب على فهم أثر صوته.

وتبرز خصوصية الصيغة المغربية في أنها تعطي وزنا حسابيا للتسجيل بدل الاقتصار على التصويت الفعلي، وهو ما يوسع دائرة الاعتبارات من التعبير الانتخابي إلى مفهوم الهيئة الناخبة المسجلة.

[9] Sartori, G. (1997). Comparative Constitutional Engineering, 2nd ed., pp. 3-17 and 46-55.

المبحث الثاني :

التحول القانوني للقاسم الانتخابي في المغرب

شهد نظام احتساب القاسم الانتخابي في المغرب تحولا تشريعيا مهما، لم يقتصر على تعديل عنصر حسابي داخل عملية توزيع المقاعد، بل مس احد المكونات الاساسية للهندسة الانتخابية التي تضبط العلاقة بين الاصوات المعبر عنها والتمثيل النيابي الناتج عنها، فقد ظل المشرع المغربي خلال عدد من الاستحقاقات التشريعية، يعتمد القاسم الانتخابي المستخرج من عدد الاصوات الصحيحة التي حصلت عليها اللوائح المستوفية للعتبة الانتخابية، بما يجعل توزيع المقاعد مرتبطا، من حيث المبدأ، بالاختيارات التي عبر عنها الناخبون فعليا داخل صناديق الاقتراع. غير ان التعديل الذي سبق انتخابات الثامن من شتنبر 2021 نقل اساس احتساب القاسم من الاصوات الصحيحة الى مجموع الناخبين المقيدين في اللوائح الانتخابية، وهو تحول اثار نقاشا قانونيا ودستوريا وسياسيا واسعا.

وتنبع اهمية هذا التحول من كونه لم يغير قيمة القاسم الانتخابي فقط، وانما اعاد ترتيب الادوار التي تؤديها مختلف العناصر المكونة للنظام الانتخابي. ففي الصيغة السابقة، كانت العتبة الانتخابية تؤدي وظيفة استبعاد اللوائح التي لم تحقق الحد الادنى المطلوب من الاصوات، ثم يجري استخراج القاسم انطلاقا من الاصوات الصحيحة التي حصلت عليها اللوائح

المؤهلة للمشاركة في توزيع المقاعد، اما في الصيغة الجديدة، فقد تم التخلي عن العتبة في الدوائر الانتخابية المحلية، وربط القاسم بعدد المسجلين بصرف النظر عن مستوى المشاركة الفعلية وعدد الاصوات الصحيحة. وقد ترتب عن ذلك ارتفاع قيمة القاسم وصعوبة حصول اي لائحة عليه كاملا، مما جعل قاعدة اكبر البقايا تتحول من وسيلة تكميلية لتوزيع المقاعد المتبقية الى الالية العملية الغالبة في توزيع مختلف المقاعد.

ولا يمكن فهم هذا الانتقال بمعزل عن السياق السياسي والتشريعي الذي سبق انتخابات 2021، وما رافقه من رغبة في توسيع التمثيلية الحزبية والحد من هيمنة حزب واحد على مقاعد الدوائر الانتخابية، فالتحول من قاعدة الاصوات الصحيحة والعتبة الى قاعدة المسجلين يعكس اختيارا تشريعيا يقوم على تغليب توزيع اوسع للمقاعد بين اللوائح المتنافسة، حتى ولو ترتب عن ذلك تقليص مستوى التناسب بين القوة التصويتية لكل لائحة وعدد المقاعد المحصل عليها ومن ثم، اصبح النقاش لا يتعلق فقط بكيفية اجراء عملية حسابية، بل بمدى انسجام الصيغة الجديدة مع طبيعة نظام التمثيل النسبي، ومبادئ العدالة والانصاف الانتخابيين، وضرورة تعبير النتائج عن الارادة الفعلية للناخبين.

وعليه، يقتضي تحليل التحول القانوني للقاسم الانتخابي تتبع تطور المقتضيات المنظمة له، ومقارنة الاساس الذي كان معتمدا قبل تعديل سنة

2021 بالقاعدة الجديدة المنصوص عليها في المادة 84 من القانون التنظيمي المتعلق بمجلس النواب، كما يستوجب بيان اثر الغاء العتبة واعتماد عدد المسجلين في تحديد القاسم، سواء على مستوى طريقة توزيع المقاعد او على مستوى التوازن بين اللوائح القوية واللوائح محدودة الامتداد الانتخابي، وعلى هذا الاساس، سيتم تخصيص المطلب الاول لدراسة الانتقال من القاسم المحتسب على اساس الاصوات الصحيحة والعتبة الانتخابية الى القاسم المستخرج من عدد الناخبين المسجلين، مع بيان مبررات هذا التحول ونتائجه القانونية والتمثيلية.

المطلب الأول :من الأصوات الصحيحة والعتبة إلى قاعدة المسجلين

قبل إصلاح 2021، كان توزيع المقاعد في الدوائر المحلية يقوم على استبعاد اللوائح التي لم تبلغ العتبة القانونية، ثم استخراج القاسم من مجموع الأصوات الصحيحة للوائح المقبولة وتقسيمه على عدد المقاعد. وقد بلغت العتبة في انتخابات 2016 نسبة 6 في المائة في الدوائر المحلية، بينما خضعت اللائحة الوطنية لعتبة أقل. كان هذا البناء يجمع بينآليتين : تصفية العرض الحزبي بواسطة العتبة، ثم توزيع المقاعد بين اللوائح المتبقية وفق التناسب وأكبر البقايا.

جاء القانون التنظيمي رقم 04.21 بتغييرمزدوج : إلغاء النسبة الدنيا المطلوبة للمشاركة في توزيع المقاعد، وتعديل الفقرة الثانية من المادة 84 بحيث أصبح القاسم يساوي عدد الناخبين المقيدين في الدائرة مقسوما على عدد المقاعد. وبذلك لم يعد استبعاد الأحزاب الصغيرة يتم بواسطة عتبة قانونية صريحة، لكن ارتفعت قيمة المقعد الكامل ارتفاعا كبيرا، فالإصلاح وسع باب الدخول إلى مرحلة التوزيع، وفي الوقت نفسه جعل الحصول على مقعد بالحصص الكاملة أكثر صعوبة [10] .

تكشف هذه المفارقة أن إلغاء العتبة لا يعني بالضرورة زيادة التناسب بمعناه الحسابي، فاللائحة التي تحصل على 3 أو 4 في المائة تستطيع دخول المنافسة على البقايا، لكنها لا تحصل على المقعد لأن أصواتها بلغت نسبة محددة من الأصوات الصحيحة، بل لأنها جاءت ضمن أكبر اللوائح بعد ترتيب الأصوات، وفي الدوائر الصغيرة قد تصبح النتيجة أقرب إلى منح مقعد واحد لأقوى لائحتين أو ثلاث أو أربع، دون اعتبار كبير للفروق الواسعة بين أصواتها.

من منظور السياسة التشريعية، استند الإصلاح إلى غاية توسيع تمثيلية الناخبين وفتح المجال أمام مختلف القوى السياسية للمشاركة في

[10] القانون التنظيمي رقم 04.21 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11؛ المادة 84 بصيغتها المعدلة سنة 2021.

القرار التشريعي، وهي غاية مشروعة في نظام تعددي، لكنها تستعمل مفهوما واسعاللتمثيلتمثيل أكبر عدد من الأحزاب، لا بالضرورة تحقيق التطابق : الأدق بين الوزن الانتخابي لكل حزب وحصته من المقاعد، وهنا يجب التمييز بين التعددية العددية، التي تقاس بعدد الأحزاب الحاضرة، والتناسب التمثيلي، الذي يقاس بدرجة قرب المقاعد من الأصوات.

الجدول رقم 2: التحول في بنية توزيع المقاعد

العنصر	قبل تعديل 2021	منذ تعديل 2021
أساس القاسم	الأصوات الصحيحة الداخلة في التوزيع	عدد الناخبين المقيدين في الدائرة
العتبة المحلية	في انتخابات 2016 6%	لا عتبة للمشاركة في التوزيع
المرحلة الحاسمة	القاسم ثم أكبر البقايا	أكبر البقايا غالبا
الأثر المحتمل	إقصاء اللوائح الصغيرة وتسهيل تراكم مقاعد الحزب الأول	توسيع عدد اللوائح الممثلة والحد من تراكم المقاعد
العلاقة بالامتناع	لا يدخل الممتنع في المقام الحسابي	يرفع عدد المسجلين القاسم ولو لم يصوت

المصدر: إعداد الدراسة اعتمادا على المادة 84 من القانون التنظيمي رقم27.11 قبلوبعد تعديلها بالقانون التنظيمي رقم 04.21.

المطلب الثاني: قراءة في قرار المحكمة الدستورية رقم 118/2021

أكدت المحكمة الدستورية في قرارها رقم 118/2021 أن الفقرة الثانية من المادة 84 تنص صراحة على قسمة عدد الناخبين المقيدين على عدد المقاعد، ثم توزيع المقاعد الباقية وفق أكبر البقايا، وانطلقت المحكمة من الفصل 62 من الدستور الذي أسند إلى قانون تنظيمي تحديد نظام انتخاب أعضاء مجلس النواب، واعتبرت أن طريقة استخراج القاسم تدخل ضمن عناصر هذا النظام التي يملك المشرع سلطة تحديدها [11] .

بنت المحكمة تعليلها على غياب قاعدة دستورية صريحة تفرض احتساب القاسم من الأصوات الصحيحة، واستحضرت ثوابت الاختيار الديمقراطي، وحرية ونزاهة الاقتراع، ووظيفة الأحزاب، والتعددية والتناوب، ثم قررت أن اعتماد المسجلين لا يحول بذاته دون تحقيق هذه المبادئ، كما ربطت التسجيل في اللوائح باعتبار التصويت حقا شخصيا وواجبا وطنيا، واعتبرت توزيع المقاعد عملية لاحقة على الاقتراع والفرز ومتميزة عنه [12] .

تكتسي عبارة "**عملية قائمة الذات، لاحقة على الاقتراع**" أهمية خاصة؛ لأنها تفصل بين مرحلتين : مرحلة تكوين الإرادة الانتخابية بواسطة

[11] المحكمة الدستورية، القرار رقم 118/2021، مجموعة قرارات المحكمة الدستورية 2019-2023، ص ص 85-86 .

[12] المرجع نفسه، ص ص 86-88؛ دستور المملكة المغربية لسنة 2011، الفصول 1 و2 و7 و11 و30 و62 و70 .

الأصوات، ومرحلة ترجمة النتائج إلى مقاعد وفق قاعدة يختارها المشرع، وبذلك رفضت المحكمة ضمنيا فكرة أن كل عنصر في التوزيع يجب أن يكون مستمدا حصرا من الأصوات الصحيحة، كما امتنعت عن المفاضلة بين بدائل تشريعية ممكنة، معتبرة أن الرقابة الدستورية لا تمنحها سلطة اختيار الصيغة الأفضل سياسيا أو حسابيا.

غير أن هذا التعليل يقرر حدود الرقابة القضائية أكثر مما يقدم شهادة على الكفاءة الديمقراطية للصيغة،فقول المحكمة إن القاعدة غير مخالفة للدستور لا يعني أنها الأكثر تناسبا، كما أن المحكمة ربطت الإصلاح بهدف تمثيلية موسعة وفتح المجال أمام القوى السياسية، ويمكن قراءة ذلك بوصفه إقرارا بأن المشرع اختار إعطاء الأولوية للتعددية على مكافأة الحزب الأول، لكن هذا الاختيار يظل قابلا للتقييم من زاوية التناسب والوضوح الحكومي، فالتعددية الحزبية لا تستلزم بالضرورة أن يحصل كل حزب على مقعد، كما أن منع الحزب الواحد لا يعني منع الحزب المتصدر من الحصول على مقعدين في دائرة منحته فيها أغلبية معتبرة.

المطلب الثالث : استمرار القاعدة في الإطار القانوني لانتخابات 2026

خضع القانون التنظيمي رقم 53.25، المعدل للقانون التنظيمي المتعلق بمجلس النواب، لرقابة المحكمة الدستورية في 24 ديسمبر 2025، ويبين قرارها رقم 259/25 أن التعديل طال الفقرة الثالثة من المادة 84، إلى جانب

مواد عديدة أخرى، ولم يدرج الفقرة الثانية الخاصة بأساس احتساب القاسم ضمن المقتضيات المعدلة. وبذلك بقيت قاعدة قسمة عدد المسجلين على عدد المقاعد قائمة في النص القانوني المنظم للانتخابات المقبلة [13] .

يترتب على الاستمرار أثر منهجي مهم:

1. لم تعد مناقشة القاسم مجرد مراجعة تاريخية لانتخابات 2021، بل أصبحت جزءا من تحليل البيئة القانونية لاقتراع 2026.
2. كما أن مرور دورة انتخابية كاملة يسمح بنقل النقاش من التخوفات النظرية التي سبقت 2021 إلى تقويم قائم على النتائج الفعلية والمحاكاة الدقيقة.

ومع ذلك يتطلب القياس الحاسم نشر قاعدة بيانات رسمية مفتوحة على مستوى كل دائرة ومكتب تصويت، تشمل المسجلين والمصوتين والأصوات الصحيحة والملغاة وأصوات كل لائحة والمقاعد الممنوحة في كل مرحلة.

[13] المحكمة الدستورية، القرار رقم 259/25 م.د.، 24 ديسمبر 2025، الفقرات المتعلقة بتحديد المواد المعدلة في القانون التنظيمي رقم 53.25.

إن الاستقرار القانوني قبل الانتخابات قيمة ضرورية، فالتغيير المتكرر لقواعد توزيع المقاعد قد يخلق انطباعا بأن الصيغة تفصل وفق موازين ظرفية، وتوصي المعايير المقارنة بألا تعدل العناصر الأساسية للنظام الانتخابي قبيل الاقتراع دون توافق وضمانات، لكن الاستقرار لا يعني تحصين القاعدة من التقييم بعد دورة كاملة، بل أن يتم الإصلاح متى ثبتت الحاجة في وقت كاف وبناء على بيانات منشورة ودراسة أثر تشريعي [14] .

[14] Venice Commission. (2002). Code of Good Practice in Electoral Matters, Guideline II.2.b and Explanatory Report, paras. 63-65.

المبحث الثالث :

التشريح الحسابي للقاسم القائم على المسجلين

لا تكتمل دراسة القاسم الانتخابي القائم على عدد المسجلين بمجرد الوقوف عند أساسه القانوني أو سياقه السياسي، لأن حقيقة أثره لا تظهر بصورة دقيقة إلا من خلال تفكيك بنيته الحسابية وبيان الطريقة التي يعاد بها تحويل عدد الناخبين المقيدين إلى قيمة رقمية تتحكم في توزيع المقاعد. فهذه الصيغة لا تعمل بوصفها قاعدة تقنية محايدة، بل تؤثر مباشرة في فرص اللوائح المتنافسة، وفي عدد المقاعد التي يمكن أن تحصل عليها، وفي الوزن الفعلي لقاعدة أكبر البقايا داخل عملية التوزيع.

وتقوم الصيغة الجديدة على قسمة عدد الناخبين المسجلين في الدائرة الانتخابية على عدد المقاعد المخصصة لها، وهو ما يؤدي، في الغالب، إلى إنتاج قاسم مرتفع مقارنة بعدد الاصوات الصحيحة المعبر عنها، وكلما اتسعت الفجوة بين عدد المسجلين وعدد المشاركين الفعليين، ارتفعت قيمة القاسم، وازدادت صعوبة بلوغه من طرف اللوائح المرشحة، ويترتب عن ذلك ان الحصول على مقعد واحد يصبح مرتبطا غالبا بالبقايا المحصل عليها، في حين يصبح الحصول على مقعدين او اكثر امرا شديد الصعوبة، بل قد يقترب من الاستحالة في عدد من الدوائر، خاصة عندما تكون نسبة المشاركة محدودة وعدد المقاعد المتنافس عليها قليلا.

وتبرز اهمية هذا التحليل في انه يسمح بالانتقال من النقاش العام حول عدالة القاسم الى قياس اثاره الفعلية بواسطة الأرقام، فالسؤال الجوهري لا يتعلق فقط بكيفية استخراج القاسم، بل ايضا بعدد الاصوات التي تحتاجها اللائحة للحصول على مقعد اول، وبالشروط الحسابية اللازمة للحصول على مقعد ثان او ثالث، وبمدى تأثير نسبة المشاركة في ذلك، كما يتيح هذا التشريح فهم سبب تحول قاعدة اكبر البقايا من آلية تكميلية الى الوسيلة العملية الغالبة في توزيع المقاعد، وما يترتب عن ذلك من تقارب بين اللوائح المتفاوتة في القوة التصويتية.

وعلى هذا الاساس، سيتم تخصيص المطلب الاول لعرض الصيغة الرياضية للقاسم الانتخابي القائم على المسجلين، وبيان عناصرها وحدودها العملية، مع تحليل الشروط اللازمة للحصول على اكثر من مقعد داخل الدائرة الانتخابية، كما سيتم توضيح العلاقة بين عدد المسجلين، ونسبة المشاركة، وعدد الاصوات الصحيحة، وحجم الدائرة، من اجل الكشف عن الاثار الحسابية التي تنتجها هذه الصيغة على توزيع المقاعد وعلى درجة التناسب بين الاصوات والتمثيل النيابي.

المطلب الأول : الصيغة الرياضية وحدود الحصول على أكثر من مقعد

يمكن التعبير عن الصيغة المغربية على النحو الآتي: حيث يرمز بالحرف R إلى عدد الناخبين المسجلين، وبالحرف S إلى عدد المقاعد، فيكون القاسم الانتخابي Q مساويا لحاصل قسمة عدد المسجلين على عدد المقاعد، أي: $Q = R \div S$، وتحصل كل لائحة على عدد المقاعد الكاملة الناتج عن الجزء الصحيح لقسمة عدد الأصوات التي حصلت عليها ويرمز لها بالحرف V على القاسم الانتخابي Q، ثم توزع المقاعد المتبقية وفقا لقاعدة أكبر البقايا، وبما أن عدد الأصوات الصحيحة لا يمكن أن يتجاوز عدد المشاركين، وأن عدد المشاركين يكون عادة أقل من عدد المسجلين، فإن القاسم المحتسب على أساس المسجلين يكون أكبر من القاسم التقليدي المبني على الأصوات الصحيحة، وتتسع الفجوة بينهما كلما انخفضت نسبة المشاركة.

إذا بلغت نسبة المشاركة الصحيحة 60 في المائة من مجموع المسجلين، فإن القاسم المبني على عدد المسجلين يكون أكبر من قاسم هير التقليدي بنحو 66.7 في المائة، لأن قسمة عدد المسجلين على عدد المقاعد تعادل قسمة عدد الأصوات الصحيحة على 0.60 ثم على عدد المقاعد، وكلما انخفضت نسبة المشاركة، اتسعت الفجوة بين القاسمين، فعند بلوغ المشاركة الصحيحة 50 في المائة فقط، يصبح القاسم المبني على المسجلين

ضعف القاسم المحتسب على أساس الأصوات الصحيحة وهذا ما يفسر احتمال عدم بلوغ أي لائحة للقاسم، حتى وإن حصلت على نسبة مرتفعة من الأصوات الصحيحة.

وللحصول على مقعدين كاملين، يجب أن تحصل اللائحة على عدد من الأصوات يساوي 2R/S، ففي دائرة مخصصة لها مقعدان، تحتاج اللائحة إلى عدد من الأصوات يعادل مجموع المسجلين، وهو احتمال يكاد يكون مستحيلا من الناحية العملية، أما في دائرة من ثلاثة مقاعد فتحتاج إلى أصوات تعادل ثلثي المسجلين، ولذلك يستحيل حسابيا حصول أي لائحة على مقعدين كاملين إذا كانت المشاركة أقل من 66.7 في المائة، وفي دائرة من أربعة مقاعد، تحتاج اللائحة إلى أصوات تعادل نصف المسجلين، أي إلى أكثر من 83 في المائة من الأصوات الصحيحة إذا بلغت المشاركة 60 في المائة، وبذلك يتحول القاسم، في معظم الدوائر، إلى سقف شبه فعلي يحد من حصول اللائحة على أكثر من مقعد واحد.

ومع ذلك، لا يعني هذا أن القانون يمنع صراحة حصول اللائحة على أكثر من مقعد، لأن هذا الحد ناتج عن آثار الصيغة الحسابية وليس عن قاعدة قانونية مباشرة، ففي دائرة من ستة مقاعد، يمكن للائحة أن تحصل على مقعدين إذا تجاوزت ثلث عدد المسجلين، وهو احتمال يظل ممكنا في حالة ارتفاع المشاركة وتركيز التصويت لفائدة لائحة واحدة، غير أن هذا

الاحتمال يبقى أضعف بكثير مقارنة بالنظام الذي يحتسب القاسم على أساس الأصوات الصحيحة، حيث يمكن للحزب الحصول على مقعدين بمجرد تجاوزه نحو ثلث الأصوات الصحيحة في دائرة من ستة مقاعد.

الجدول رقم 3: العتبة الحسابية للحصول على مقعدين

عدد مقاعد الدائرة	الأصوات اللازمة لمقعدين كاملين من مجموع المسجلين	النتيجة العملية عند مشاركة صحيحة 60 %
2	100%	غير ممكن عمليا
3	66.7%	مستحيل حسابيا لأن الأصوات الصحيحة لا تتجاوز 60%
4	50%	يتطلب 83.3% من الأصوات الصحيحة
5	40%	يتطلب 66.7% من الأصوات الصحيحة
6	33.3%	يتطلب 55.6% من الأصوات الصحيحة

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على حسابات الدراسة

وفق المعادلة Q = R/S، مع افتراض أن عدد الأصوات الصحيحة يمثل 60 في المائة من مجموع الناخبين المسجلين.

المطلب الثاني : محاكاة مقارنة بين القاسمين

لإظهار أثر الصيغة دون ربطه بحزب معين، نفترض دائرة انتخابية تضم 100 ألف مسجل، و60 ألف صوت صحيح، وأربعة مقاعد، وقد حصلت اللائحة (أ) على 24 ألف صوت، واللائحة (ب) على 16 ألف صوت، واللائحة (ج) على 10 آلاف صوت، واللائحة (د) على 6 آلاف صوت، واللائحة (هـ) على 4 آلاف صوت.

وفق القاسم المحتسب على أساس الأصوات الصحيحة، تبلغ قيمة القاسم 15 ألف صوت. وبناء عليه، تحصل كل من اللائحتين (أ) و(ب) على مقعد كامل، ثم يوزع المقعدان المتبقيان وفق قاعدة أكبر البقايا، فتستفيد منهما أولا اللائحة (ج)، ثم اللائحة (أ)، وبذلك يصبح التوزيع النهائي على النحو الآتي: مقعدان للائحة (أ)، ومقعد واحد للائحة (ب)، ومقعد واحد للائحة (ج).

أما وفق القاسم المحتسب على أساس عدد المسجلين، فتبلغ قيمة القاسم 25 ألف صوت، ولا تتمكن أي لائحة من بلوغه ونتيجة لذلك، تنتقل المقاعد الأربعة كلها إلى قاعدة أكبر البقايا، وبما أن جميع أصوات اللوائح تصبح في هذه الحالة بقايا كاملة، تحصل أقوى أربع لوائح على مقعد واحد لكل منها، وهي اللوائح (أ) و(ب) و(ج) و(د)، وتتمثل النتيجة في خسارة

اللائحة الأولى مقعدها الثاني، مقابل حصول اللائحة الرابعة على تمثيل لم تكن لتحصل عليه وفق الصيغة الأولى.

وتكشف هذه المحاكاة أن أثر الصيغة لا يقتصر على خفض مكافأة اللائحة الفائزة، بل يمتد إلى إعادة تحديد معنى البقية، ففي النظام التقليدي، يقصد بالبقية عدد الأصوات التي لم تستعمل بعد منح المقاعد الكاملة، أما عندما لا تبلغ أي لائحة القاسم، فإن جميع أصواتها تصبح بقايا، ويتحول النظام عمليا إلى ترتيب اللوائح بحسب قوتها الانتخابية، مع منح مقعد واحد لكل لائحة إلى حدود عدد المقاعد المتاحة، وهو ما يقترب من منطق تعددي رتبي أكثر من اقترابه من التناسب العددي الصرف.

ومع ذلك، ينبغي الانتباه إلى أن توسيع التمثيل قد يكون مقصودا ومفيدا إذا كان الهدف هو منع احتكار الدائرة وإدخال أصوات سياسية متعددة، غير أن كلفة هذا الاختيار تتمثل في أن الفارق بين 24 ألف صوت و6 آلاف صوت لا ينعكس على توزيع المقاعد في المثال، إذ تحصل كل من اللائحتين على مقعد واحد، وبذلك تتساوى النتيجة البرلمانية، رغم أن اللائحة الأولى حصلت على أربعة أضعاف أصوات اللائحة الرابعة وهنا يظهر جوهر التوتر بين تنويع التمثيل واحترام تفاوت الأوزان الانتخابية.

الجدول رقم4: محاكاة دائرة من أربعة مقاعد

اللائحة	الأصوات	قاسم الأصوات الصحيحة : المقاعد	قاسم المسجلين المقاعد :
أ	24,000	2	1
ب	16,000	1	1
ج	10,000	1	1
د	6,000	0	1
هـ	4,000	0	0

المصدر : إعداد الدراسة؛ 100,000 مسجل و60,000 صوت صحيح .

المطلب الثالث : الامتناع والأوراق الملغاة داخل المعادلة

تثير الصيغة سؤالا دقيقا حول أثر الامتناع، فالممتنع لا يمنح صوته لأي لائحة، لكنه يظل جزءا من عدد المسجلين الذي يحدد القاسم، أي إنه يرفع المسافة التي يجب على اللائحة قطعها للحصول على المقعد الكامل لا يعني ذلك أن مقعدا يمنح للامتناع، لأن المقاعد تظل موزعة بين اللوائح وفق أصواتها، غير أن الامتناع يغير البنية التي تقارن داخلها الأصوات ويمكن وصف أثره بأنه أثر سلبي أو غير مباشر على إمكانية تراكم المقاعد.

الأمر نفسه يصدق على الأصوات الملغاة أو البيضاء من حيث الفرق بين المسجلين والأصوات الصحيحة، وفي الأنظمة المبنية على الأصوات

الصحيحة لا تدخل الورقة الملغاة في القاسم، لأنها لم تنتج اختيارا صالحا. أما في النظام المغربي فهي جزء من جسم المسجلين منذ البداية، بغض النظر عن مصير الورقة، وهذا يوسع الفجوة بين الإرادة المعبر عنها حسابيا وبين أساس توزيع المقاعد، ولا سيما في الدوائر التي ترتفع فيها نسبة الأوراق غير الصحيحة.

يمكن الدفاع عن القاعدة بالقول إن التسجيل فعل مواطنة، وإن الهيئة الناخبة ليست فقط مجموع من أدلوا بأصوات صحيحة، لكن التمثيل البرلماني يقوم في نهاية المطاف على المنافسة بين اختيارات حزبية محددة، ولذلك يظل السؤال قائما : **هل يجوز أن تؤثر إرادة غير معبر عنها في مقدار استفادة اختيار معبر عنه؟** لا يقدم القانون الانتخابي المقارن جوابا وحيدا، إلا أن معظم صيغ التمثيل النسبي تربط القاسم بالأصوات الصحيحة أو بالأصوات الممنوحة للوائح المؤهلة.

كا قد ينتج حافز استراتيجي غير مباشر : بحيث أن الحزب الذي يعرف أن حصوله على مقعد ثان بالغ الصعوبة قد يركز موارده على توسيع حضوره في دوائر أكثر بدل تعظيم الأصوات داخل دائرة واحدة، وقد تستفيد الأحزاب ذات الشبكات الجغرافية الواسعة، بينما يخسر الحزب الذي يملك قواعد كثيفة في مناطق محددة، وهكذا تتفاعل الصيغة مع الجغرافيا الانتخابية ولا يمكن تقييمها فقط من النتائج الوطنية الإجمالية.

المبحث الرابع :

قراءة كمية في نتائج انتخابات 2021

تكتسب نتائج انتخابات 2021 اهمية خاصة في تقييم الاثر الفعلي للقاسم الانتخابي القائم على عدد المسجلين، باعتبارها اول تجربة عملية جرى فيها تطبيق هذه الصيغة على نطاق وطني، فبعد الجدل القانوني والسياسي الذي رافق اعتمادها، اصبحت المعطيات الانتخابية المتاحة تتيح الانتقال من النقاش النظري حول آثار القاسم إلى فحص نتائجه كما ظهرت في توزيع المقاعد وفي العلاقة بين نسب الاصوات والتمثيل البرلماني.

غير أن قراءة هذه النتائج تقتضي قدرا من الحذر المنهجي، لأن البيانات الانتخابية يمكن أن تكشف بعض المؤشرات، لكنها لا تسمح وحدها بإثبات جميع العلاقات السببية، فمن الممكن مقارنة عدد الاصوات التي حصلت عليها الاحزاب بعدد المقاعد الممنوحة لها وقياس درجة التناسب أو التفاوت بينهما، كما يمكن رصد اتساع التمثيل الحزبي وانخفاض فرص بعض اللوائح في الحصول على اكثر من مقعد داخل الدائرة الواحدة. إلا أن هذه النتائج لا ترجع بالضرورة إلى القاسم الانتخابي وحده، بل قد تتداخل معها عوامل اخرى، من بينها نسبة المشاركة، وحجم الدوائر، وتوزيع الاصوات جغرافيا، وقوة المرشحين، وطبيعة المنافسة المحلية.

وعليه، يقتضي تحليل نتائج انتخابات 2021 التمييز بين ما تثبته الارقام بصورة مباشرة، وما يمكن استنتاجه منها على سبيل الترجيح فقط. وعلى هذا الاساس، سيتم تخصيص المطلب الاول لبيان حدود الدلالة الكمية للمعطيات الانتخابية، وتحديد المؤشرات التي تسمح بقياس اثر القاسم الانتخابي، مع تجنب تحميل البيانات نتائج لا تستطيع اثباتها بصورة مستقلة.

المطلب الأول : ما الذي يمكن أن تثبته البيانات وما الذي لا تثبته

شهدت انتخابات 8 سبتمبر 2021 ارتفاع المشاركة الرسمية إلى 50.18 في المائة، وتصدر التجمع الوطني للأحرار ب102 مقعد، يليه الأصالة والمعاصرة ب87 والاستقلال ب81، بينما تراجع العدالة والتنمية إلى 13 مقعدا. كانت تلك أول انتخابات تطبق قاسم المسجلين وإلغاء العتبة والدوائر الجهوية في وقت واحد، ولهذا يصعب نسبة التحول في الخريطةالحزبية إلى عنصر واحد ، فقد تزامنت القاعدة الحسابية مع تبدل العرض الحزبي، وقوة المرشحين المحليين، وتقييم تجربة الحكومة، وتوحيد موعد الانتخابات التشريعية والترابية [15] .

[15] IPU نتائج انتخابات مجلس النواب بتاريخ 8 سبتمبر 2021 كما أعلنتها السلطات المغربية وكما أوردتها قاعدة انظر أيضا بيانات الدوائر المحلية المنشورة بعد الاقتراع PARLINE.

التحليل السليم يحتاج إلى نتيجة كل لائحة في كل دائرة، وعدد المسجلين والأصوات الصحيحة والملغاة، ثم إعادة توزيع المقاعد تحت قواعد بديلة، ومندون هذا البناء المضاد لا يمكن القول إن حزبا خسر عددا محددا من المقاعد بسبب القاسم وحده، فالانخفاض الحاد لحزب قد يعكس تراجع أصواته الفعلية قبل أن يعكس قاعدة التوزيع، كما أن الحزب المتصدر قد يحافظ على تناسب وطني مقبول رغم عدم حصوله على أكثر من مقعد في دوائر كثيرة، لأن انتشاره الجغرافي واسع.

مع ذلك تسمح البيانات الوطنية للدوائر المحلية برصد بعض الاتجاهات، فقد حصل التجمع الوطني للأحرار على 27.66 في المائة من الأصوات المحلية و28.20 في المائة من المقاعد المحلية، وهي علاقة قريبة من التناسب، في المقابل حصل الأصالة والمعاصرة والاستقلال على حصة مقاعد أعلى من أصواتهما، بينما كانت حصة العدالة والتنمية من المقاعد المحلية أدنى من حصته من الأصوات، وتؤكد هذه الفروق أن القاعدة لا تفيد تلقائيا كل حزب صغير أو تضر تلقائيا الحزب الأول فالتوزيع الجغرافي وترتيب اللوائح داخل الدوائر حاسمان.

الجدول رقم (5): الأصوات والمقاعد المحلية في انتخابات 2021

الحزب	نسبة الأصوات المحلية	المقاعد المحلية	نسبة المقاعد	الفارق
التجمع الوطني للأحرار	27.66	86	28.20	+0.54
الأصالة والمعاصرة	18.45	75	24.59	+6.14
الاستقلال	16.85	68	22.30	+5.45
الاتحاد الاشتراكي	7.88	23	7.54	-0.34
الحركة الشعبية	7.04	20	6.56	-0.48
الاتحاد الدستوري	5.52	13	4.26	-1.26
التقدم والاشتراكية	5.11	12	3.93	-1.18
العدالة والتنمية	4.25	4	1.31	-2.94
أحزاب أخرى	7.24	4	1.31	-5.93

المصدر: حسابات الدراسة اعتمادا على النتائج النهائية المنشورة لانتخابات.

المطلب الثاني: مؤشر غالاغر والعدد الفعال للأحزاب

بتطبيق مؤشر غالاغر على النسب الوطنية الإجمالية للأصوات والمقاعد المحلية، تبلغ قيمة الانحراف التقريبية 6.70 نقاط، وهي قيمة متوسطة لا تعكس تناسبا كاملا ولا تشوها بالغا، لكنها يجب أن تقرأ بحذر لأن جمع النتائج الوطنية يخفي الاختلاف بين 92 دائرة، ولأن النظام لا يوزع المقاعد في دائرة وطنية واحدة، وقد يكون الانحراف داخل دائرة مرتفعا بينما تتعادل آثاره جزئيا على المستوى الوطني.

أما العدد الفعال للأحزاب، الذي يزن الأحزاب بحسب قوتها بدل عدها عدا بسيطا، فيبلغ وفق الأصوات المحلية نحو 6.29 حزبا، وينخفض وفق المقاعد المحلية إلى نحو 4.92 ويدل ذلك على أن النظام رغم توسيع التمثيل لم يحول كل التعدد العددي إلى قوة برلمانية متساوية، فقد بقيت المقاعد متركزة نسبيا في الأحزاب الثلاثة الأولى وهذه النتيجة مهمة لأنها تناقض التصور المبسط بأن قاسم المسجلين يؤدي حتما إلى تفتيت غير محدود.

في الوقت نفسه، تظهر حصة الأحزاب الثلاثة الأولى من المقاعد المحلية أعلى بوضوح من حصتها من الأصوات وهو ما يرتبط بانتشارها الجغرافي وقدرتها على احتلال المراتب الأولى في عدد كبير من الدوائر، وبذلك لا يعمل القاسم فقط لصالح الأحزاب الصغيرة، بل يكافئ الأحزاب الواسعة الانتشار التي تستطيع أن تكون ضمن أكبر البقايا في كل دائرة، أما الحزب ذو

الأصوات المركزة أو المتراجعة فقد يفقد عددا كبيرا من المقاعد إذا خرج من المراتب الأولى ولو احتفظ بنسبة وطنية غير معدومة.

تؤكد هذه النتائج ضرورة الفصل بين أثر القاسم في منع المقعد الثاني داخل الدائرة، وبين الأثر الوطني النهائي، فقد يخسر الحزب الأول مقاعد إضافية في دوائر تفوق فيها، لكنه يعوض ذلك بالحصول على مقعد في عدد كبير من الدوائر. لذلك فإن قاعدة المسجلين تشجع استراتيجية الانتشار الأفقي أكثر من التركيزالرأسي : الأفضل انتخابيا أن تكون اللائحة ثانية أو ثالثة في دوائر كثيرة من أن تحقق أغلبية ساحقة في دوائر محدودة.

المطلب الثالث : هل فسر القاسم انهيار حزب العدالة والتنمية

برز القاسم في الخطاب السياسي باعتباره أحد تفسيرات تراجع حزب العدالة والتنمية من 125 مقعدا سنة 2016 إلى 13 سنة 2021، ولا شك أن القاعدة الجديدة قللت إمكان تحويل التفوق داخل بعض الدوائر إلى مقعدين أو أكثر، غير أن الأرقام تظهر أيضا أن الحزب تراجع في الأصوات نفسها إلى نحو 4.25 في المائة في الدوائر المحلية، وفشل في احتلال مراتب متقدمة في عدد واسع من الدوائر، لذلك لا يمكن بناء تفسير سببي يرد خسارة أكثر من مائة مقعد إلى الصيغة وحدها.

كان من الممكن للقاسم التقليدي أن يمنح الحزب مقاعد إضافية في بعض الدوائر، لكنه لم يكن ليستعيد تلقائيا حجم 2016 دون بقاء قاعدة انتخابية قوية، كما أن الأحزاب الثلاثة الأولى استفادت من انتشار تنظيمي ومرشحين محليين وموارد تعبئة واسعة، وهو ما جعلها تحتل المراتب الأولى في دوائر عديدة،الصيغة ترجمت هذا التقدم، ولم تخلقه من العدم .

تتمثل الخلاصة المنهجية في أن القانون الانتخابي عاملوسيط : لا يصنع الأصوات، لكنه يصنع القيمة المقعدية للأصوات، وقد يكون أثره هامشيا حين تكون الفروق بين الأحزاب كبيرة جدا، وحاسما حين تتقارب اللوائح أو يكون المقعد الأخير محل تنافس بين بقايا متقاربة. لذلك ينبغي تجنب خطابينمتطرفين : خطاب ينفي أي أثر للقاسم، وخطاب يجعله السبب الوحيد في النتائج.

المبحث الخامس :

القاسم الانتخابي في النقاش الفقهي والبرلماني المغربي

لم يعد القاسم الانتخابي في المغرب مجرد تقنية حسابية محايدة تستعمل لتحويل الاصوات إلى مقاعد، بل تحول إلى موضوع مركزي في النقاش الفقهي والبرلماني حول طبيعة النظام الانتخابي وحدود سلطة المشرع في تنظيم التمثيل السياسي. فقد اثار الانتقال من احتساب القاسم على اساس الاصوات الصحيحة إلى احتسابه على اساس عدد المسجلين اختلافا واضحا بين اتجاه اعتبر هذا الاختيار وسيلة لتوسيع التمثيلية والحد من استحواذ لائحة واحدة على اكثر من مقعد، واتجاه رأى فيه ابتعادا عن المنطق التقليدي للتمثيل النسبي وعن العلاقة المفترضة بين القوة التصويتية وعدد المقاعد.

وتكشف طبيعة هذا النقاش ان تحديد القاسم الانتخابي لا ينفصل عن الخيارات الكبرى للسياسة الدستورية، لانه يؤثر في شكل الخريطة الحزبية، وفي درجة التناسب بين الاصوات والمقاعد، وفي فرص الاحزاب في التمثيل داخل مجلس النواب. كما ينعكس على موقع الحزب المتصدر، وعلى امكان تكوين الاغلبية، وعلى العلاقة بين النتائج الانتخابية وتشكيل الحكومة. ومن ثم، فان اختيار طريقة احتساب القاسم يعبر بصورة ضمنية عن تصور المشرع لوظيفة الانتخابات: **هل الغاية هي ترجمة تفاوت القوة**

الانتخابية بين الاحزاب، ام توسيع حضورها داخل المؤسسة التشريعية، ام تحقيق نوع من التوازن بين هذين الاعتبارين؟

وقد انتقل هذا الخلاف من المجال السياسي والبرلماني إلى المجال الفقهي والدستوري، خاصة بعد صدور قرار المحكمة الدستورية رقم 21/118 الذي اقر بان تحديد طريقة احتساب القاسم يندرج، من حيث الاصل، ضمن السلطة التقديرية للمشرع. وفي مقابل هذا التوجه، ظهرت قراءات فقهية ناقشت مدى انسجام قاسم المسجلين مع التمثيل النسبي، والانصاف الانتخابي، والتعبير الحقيقي عن ارادة الناخبين، والمعايير الدولية للانتخابات الديمقراطية، وعلى هذا الاساس، سيتم تخصيص المطلب الاول لبيان كيفية تحول القاسم الانتخابي من اداة حسابية لتوزيع المقاعد إلى خيار يعكس توجها معينا في السياسة الدستورية وتنظيم التمثيل السياسي.

المطلب الأول : من تقنية حسابية إلى خيار في السياسة الدستورية

يقتضي فهم الجدل المغربي حول القاسم الانتخابي تجاوز الثنائية المبسطة بين من يعده مجرد مسألة تقنية ومن يراه أداة سياسية صرفة، فكل نظام انتخابي يتضمن في الوقت نفسه: بعدا رياضيا يحدد طريقة الحساب، وبعدا قانونيا يمنح القاعدة قوة الإلزام، وبعدا سياسيا يوزع فرص الفوز والخسارة بين الفاعلين، وما يميز تعديل سنة 2021 أنه نقل مركز الثقل من الأصوات الصحيحة إلى جسم الناخبين المسجلين، أي إنه

غير ليس فقط الرقم المستعمل في القسمة، بل المرجع الذي تستمد منه عملية توزيع المقاعد مشروعيتها الحسابية، فالصيغة السابقة كانت تعتبر أن التمثيل ينطلق من الإرادات التي عبرت عن نفسها في أوراق صحيحة، بينما تعتبر الصيغة الحالية أن التسجيل في اللوائح يظل حاضرا في بنية التوزيع حتى عندما لا يتحول إلى تصويت فعلي.

وفي الفقه الدستوري، لا تكفي سلامة المسطرة التشريعية لإثبات جودة الاختيار، فالمشرع قد يتحرك داخل مجال واسع من السلطة التقديرية، ويظل مع ذلك مطالبا بتقديم مبررات موضوعية تبين سبب ملاءمة الوسيلة للغرض، وقد انتهت المحكمة الدستورية إلى أن الدستور لم يحدد طريقة بعينها لاستخراج القاسم، وهو استنتاج يحسم المطابقة ولا يحسم المفاضلة بين الصيغ. لذلك ينبغي نقل النقاش من سؤال: **هل يملك المشرع الاختصاص؟** إلى سؤال أكثردقة : **ما الهدف الدستوري الذي تخدمه الصيغة، وهل تحققه بأقل كلفة على التناسب والمساواة وقابلية المساءلة؟** [16]

يمثل مقال رشيدالمدور القاسم الانتخابي: قراءة دستورية في ضوء المعايير الدولية للانتخابات الديمقراطيةوالنزيهة، أحدأكثر المواقف الفقهية

[16] Cox, G. W. (1997). Making Votes Count, pp. 3-32 ؛Norris, P. (2004). Electoral Engineering, pp. 39-65.

المغربية اكتمالا في رفض قاسم المسجلين، فقد بنى الكاتب أطروحته على قراءة تركيبية للدستور، ومحاكاة حسابية، واستدعاء المعايير الدولية، ثم انتقل إلى نقد تعليلات قرار المحكمة الدستورية رقم 118/21، ولا يستحضر هذا المقال هنا بوصفه حجة نهائية واجبة الاتباع، بل بوصفه أطروحة مركزية تستحق إعادة البناء والتحليل والمناقشة، لما تتيحه من تحويل الجدل السياسي إلى مناقشة دستورية قابلة للمحاججة [17] .

وتظهر أهمية هذا الربط في أن القاسم القائم على المسجلين قد ينتج تعددا حزبيا أوسع داخل الدوائر، لكن هذا التعدد لا يتحول تلقائيا إلى تعددية برلمانية فعالة، فقد يدخل الحزب بمقعد أو مقعدين دون أن تتوافر له شروط تكوين فريق أو التأثير المستقل في جدول الأعمال، وقد تظل السلطة الفعلية مركزة في ثلاثة أو أربعة أحزاب كبرى، وبذلك يجب التمييز بين اتساع عدد العلامات الحزبية الممثلة وبين اتساع القدرة المؤسسية على المشاركة في التشريع والرقابة، لأن عدالة التمثيل لا تقاس فقط بعدد الأحزاب التي عبرت باب البرلمان، بل كذلك بمقدار ما تحمله من أصوات، وبقدرتها على ممارسة الوظائف التي منحها الدستور للمعارضة والأغلبية.

[17] المدور، رشيد. (2023). القاسم الانتخابي: قراءة دستورية في ضوء المعايير الدولية للانتخابات الديمقراطية والنزيهة، دفاتر برلمانية، المجلد 2، العدد 2، ص ص 5-22، ولا سيما ص ص 6-7 .

وعلى هذا الأساس، يمكن اعتبار القاسم جزءا من الدستور الانتخابي بالمعنى الموضوعي، أي مجموعالقواعد التي تحدد بنية المنافسة وتترجم السيادة الشعبية إلى تمثيل، ولا يعني هذا أنه قاعدة دستورية صريحة، بل إنه يؤدي وظيفة تأسيسية لا تقل أثرا عن بعض المقتضيات الدستورية، فالفصل 47 يربط تعيين رئيس الحكومة بالحزب المتصدر لانتخابات مجلس النواب، والقاسم يساهم في تحديد هذا المتصدر وفي الفارق الذي يفصله عن منافسيه، وكل تغيير في طريقة التوزيع يمكن نظريا أن يغير ترتيب الأحزاب أو حجم الفارق بينها، وهو ما يمنح القاعدة أثرا مباشرا في مسار تشكيل السلطة التنفيذية.[18]

المطلب الثاني : حجج المؤيدين والمعارضين وحدود كل موقف

يرتكز خطاب المؤيدين على ثلاث أفكاررئيسية :

- **أولها** أن القاسم يوسع فرص التمثيل، لأن إلغاء العتبة ورفع قيمة الحصة الكاملة يسمحان للائحة الرابعة أو الخامسة بالحصول على مقعد بواسطة البقية.
- **وثانيها** أن القاعدة تحد من اكتساح حزب واحد للدوائر، بما

[18] دستور المملكة المغربية لسنة 2011، الفصلان 47 و62 ؛ International IDEA. (2005). Electoral System Design, pp. 35-56.

يحفظ التعددية ويمنع تضخم الفائز الناتج عن دوائر صغيرة.

- **وثالثها** أن التسجيل في اللوائح ليس واقعة محايدة، بل يعبر عن الانتماء إلى الهيئة الناخبة، ومن ثم يجوز للمشرع أن يجعله أساسا حسابيا ما دام المقعد لا يمنح في النهاية إلا للائحة حصلت على أصوات صحيحة.

لكن **الحجة الأولى** تخلط أحيانا بين توسيع التمثيل وتحسين التناسب، فقد يزداد عدد الأحزاب الحاصلة على مقاعد، بينما تزداد في الوقت نفسه المسافة بين نسبة الأصوات ونسبة المقاعد.

والحجة الثانية تفترض أن تراكم مقاعد الحزب الأول يمثل خطرا في ذاته، مع أن التناسب يفترض أصلا أن يحصل الحزب الذي ضاعف أصوات منافسه على حصة أكبر.

أما **الحجة الثالثة** فتواجه اعتراضا مفاده أن التسجيل يثبت الأهلية للمشاركة، لكنه لا يحدد اتجاه الإرادة السياسية، ولذلك يظل إدخاله في مقام القاسم مختلفا عن احتساب الأصوات البيضاء بوصفها اختيارا احتجاجيا أو عن اعتماد نسبة المشاركة شرطا لصحة الاقتراع.

في المقابل، يبني المعارضون موقفهم على مبدأ أن الصوت الصحيح هو الوحدة الوحيدة القابلة للتحويل إلى مقعد، وأن إشراك الممتنعين حسابيا

يقلل وزن الناخب الذي مارس حقه، ويضيفون أن الصيغة تضع سقفا واقعيا لمقعد واحد في كثير من الدوائر وتساوي بين لوائح متفاوتة بشدة، وتزيد الحاجة إلى ائتلافات قد تضعف وضوح المسؤولية السياسية.

وتكتسب هذه الحجج قوة خاصة في ظل ربط الدستور رئاسة الحكومة بتصدر الانتخابات؛ إذ ينبغي أن يعكس الترتيب النهائي فروق التأييد بدرجة معقولة.

غير أن موقف المعارضين قد يبالغ بدوره حين ينسب كل تراجع حزبي إلى القاسم، فالقاعدة لا تنقل الأصوات من حزب إلىآخر، ولا تمنع حزبا من تصدر عدد واسع من الدوائر.

كما أن النظام السابق لم يكن تناسبيا كاملا بسبب صغر حجم الدوائر والعتبة والتفاوت الجغراف، لذلك يجب الفصل بين أثر الصيغة وأثر السلوك الانتخابي، ومن الناحية المنهجية، لا يمكن إثبات الضرر إلا بإعادة احتساب كل دائرة وفق قاعدة بديلة مع تثبيت الأصوات نفسها، ثم مقارنة عدد المقاعد ومؤشرات التناسب، أما المقارنة بين نتائج 2016 و2021 وحدها فتخلط أثر القاسم بتغير أصوات الأحزاب والمرشحين والظرفية السياسية.

والنتيجة أن كلا الخطابين يتضمن جزءا صحيحا وجزءا معياريا، القاسم يوسع التمثيل العددي فعلا، لكنه لايضمن التناسب ويحد من تراكم المقاعد فعلا، لكنه قد يقلل مكافأة التفوق الانتخابي، ويدخل المسجلين في الحساب فعلا، لكنه لا يمنحهم مقاعد مستقلة، لذلك يحتاج الحكم العلمي إلى مصفوفة معايير لا إلى موقف حزبي مسبق : الانحراف بين الأصوات والمقاعد، عدد اللوائح الممثلة، حجم الحزب الأول، سهولة تشكيل أغلبية، واستقرار النتائج عبر الدوائر والدورات.

الجدول رقم (6): خريطة الحجج الفقهية والسياسية حول القاسم

الموقف	الاعتراض الأساسي	القيمة التي يقدمها	الحجة المركزية
تأييد قاسم المسجلين	قد يساوي بين أوزان انتخابية شديدة الاختلاف	التعددية ومنع التركيز	توسيع تمثيل القوى والحد من اكتساح الحزب الأول
العودة إلى الأصوات الصحيحة	قد يقلص تمثيل اللوائح الصغيرة في الدوائر المحدودة	التناسب ووضوح المسؤولية	ربط المقاعد بالإرادة المعبر عنها فعليا

الموقف	الاعتراض الأساسي	القيمة التي يقدمها	الحجة المركزية
حل هجين	تعقيد الحساب وصعوبة شرحه للناخب	التوازن بين الإدماج والمكافأة	الجمع بين مقعد أول تعددي ومقاعد إضافية تناسبية
تعويض وطني أو جهوي	زيادة عدد المستويات وتعقيد إدارة المقاعد	تقارب النسب الوطنية	تصحيح اختلال الدوائر بعد التوزيع المحلي

المصدر: تركيب تحليلي للدراسة انطلاقا من النقاش القانوني والأدبيات المقارنة.

المطلب الثالث : القاسم ومبدأ المساواة بين الناخبين

يتخذ مبدأ المساواة الانتخابية مستويين مختلفين :

المستوى الأول ترابي، ويقضي بألا تكون هناك فروق غير مبررة في عدد السكان أو الناخبين الذين يمثلهم كل مقعد بين الدوائر.

والمستوى الثاني وظيفي، ويتعلق بمدى قدرة الأصوات الصحيحة على التأثير في النتيجة.

وقد ينص القانون على ورقة واحدة لكل ناخب، لكنه ينتج أوزانا متفاوتة بسبب حجم الدائرة أو البقايا أو توزيع الأصوات، لذلك لا تكفي المساواة الشكلية في فعل التصويت، بل يجب تحليل المساواة في الأثر [19] .

في القاسم القائم على المسجلين تتغير القيمة العملية للصوت بحسب نسبة المشاركة في الدائرة، فإذا تساوت دائرتان في عدد المسجلين والمقاعد، لكن بلغت المشاركة الصحيحة 70 في المائة في الأولى و40 في المائة في الثانية، ظل القاسم القانوني واحدا، بينما اذا اختلفت المسافة بينه وبين مجموع الأصوات الصحيحة في الدائرة الثانية يصبح الحصول على مقعد كامل أصعب بكثير، وتنتقل المقاعد كلها تقريبا إلى أكبر البقايا وبذلك تؤثر المشاركة في شكل عمل القاعدة دون أن تغير نصها، وهذه النتيجة لا تعني عدم الدستورية تلقائيا، لكنها تكشف تفاوتا وظيفيا ينبغي قياسه.

كما تختلف كلفة المقعد بين الأحزاب داخل الدائرة نفسها، فحين يحصل أربعة أحزاب على مقعد واحد لكل منها رغم اختلاف أصواتها، يكون عدد الأصوات اللازمة للمقعد أعلى بكثير لدى الحزب الأول. صحيح أن نظم التمثيل النسبي كلها تنتج قدرا من تفاوت الكلفة بسبب الأعداد الصحيحة والبقايا، لكن الصيغة الحالية قد توسع التفاوت لأنها تجعل كل الأصوات

[19] Venice Commission. (2002). Code of Good Practice in Electoral Matters, Guideline I.2.2 and Explanatory Report, paras. 13-21؛ Monroe, B. L. (1994), pp. 132-149.

بقايا عندما لا تبلغ أي لائحة القاسم، ويمكن قياس ذلك بقسمة أصوات كل لائحة على مقاعدها ومقارنة الفروق داخل الدائرة.

لا ينبغي مع ذلك اختزال المساواة في مساواة سعر المقعد، فالأصوات الزائدة لدى الحزب الأول قد تكون نتيجة تركز جغرافي، وقد تذهب دون تمثيل حتى في أنظمة أخرى، والمطلوب هو تحديد ما إذا كانت القاعدة تزيد هذه الظاهرة بصورة منهجية تتجاوز ما يفرضه حجم الدائرة. ولهذا تقترح الدراسة نشر مؤشر رسمي لـ« كلفةالمقعد» في كل دائرة، إلى جانب مؤشر غالاغر والعدد الفعال للأحزاب، حتى يصبح تقييم القاسمقائما على بيانات قابلة للمراجعة بدل الانطباعات.

ومن منظور حقوقي، يرتبط وزن الصوت كذلك بقابلية القاعدة للتوقع، يجب أن يعرف الناخب أن اختياره يمكن أن يمنح حزبه مقعدا إضافيا إذا زادت الأصوات، وأن لا تتحول الزيادة الكبيرة إلى أثر هامشي دائم، فالنظام الذي لا يكافئ الزيادة إلا نادرا قد يضعف الحافز على التعبئة داخل الدائرة، وإن كان قد يدفع الأحزاب إلى التوسع الجغرافي، ويظل هذا أثرا سلوكيا يحتاج إلى دراسة ميدانية، لكنه يوضح أن القاسم لا يعيد توزيع المقاعد فقط، بل يعيد توجيه استراتيجيات الأحزاب والناخبين .

المبحث السادس :

قراءة تحليلية في أطروحة رشيد المدورحول القاسم الانتخابي

تكتسي دراسة رشيد المدور حول القاسم الانتخابي اهمية خاصة داخل النقاش القانوني والدستوري المغربي، بالنظر إلى كونها من اكثر الدراسات تخصصا واتصالا بالتحول الذي عرفته طريقة احتساب القاسم الانتخابي بموجب القانون التنظيمي رقم 04.21 فخلافا لعدد من المساهمات التي اكتفت بعرض الخلفية السياسية للتعديل أو رصد اثاره على نتائج انتخابات 2021، اتجه المدور إلى بناء اطروحة دستورية متكاملة، حاول من خلالها فحص مدى انسجام احتساب القاسم على اساس عدد المسجلين مع جوهر نظام التمثيل النسبي، ومبادئ الانصاف والعدالة والتوازن، وحرية التعبير عن ارادة الناخبين، والمعايير الدولية للانتخابات الديمقراطية والنزيهة .

وعلى هذا الاساس، سيتم تخصيص المطلب الاول لبيان مبررات اعتماد دراسة رشيد المدور مرجعا محوريا في هذا الموضوع، والكشف عن القيمة العلمية لاطروحته من حيث دقة الاشكالية، وتنوع المرجعيات، وترابط الحجج الدستورية والحسابية التي اعتمدها، قبل الانتقال إلى قراءة مضامينها ومناقشة ما تثيره من تساؤلات حول دستورية القاسم الانتخابي القائم على عدد المسجلين.

المطلب الأول : مبررات اعتماد دراسة رشيد المدور مرجعا محوريا وقيمة أطروحته العلمية

نشر رشيد المدور سنة 2023 دراسة بعنوان «القاسم الانتخابي: قراءة دستورية في ضوء المعايير الدولية للانتخابات الديمقراطية والنزيهة»، اتخذت صورة تعليق علمي موسع على قرار المحكمة الدستورية رقم 118/21، وقد تم التركيز على هذه الدراسة بصورة أوسع من غيرها لأنها تمثل، في حدود ما توفر من كتابات مغربية متخصصة، المرجع الأكثر مباشرة وشمولا في معالجة القاسم الانتخابي المحتسب على أساس المقيدين، فهي لا تكتفي بعرض الخلاف السياسي الذي سبق انتخابات 2021، ولا تحصر النقاش في أثر الصيغة على مكاسب الأحزاب، بل تنقل المسألة إلى مجال القانون الدستوري، وتربط بين المادة 84 من القانون التنظيمي لمجلس النواب، ومبادئ التمثيل النسبي والإنصاف والاختيار الديمقراطي، والمعايير الدولية للانتخابات الحرة والنزيهة[20].

ويستند هذا الاختيار كذلك إلى أن مقال المدور يجمع في بناء واحد بين أربعة مستويات قلما اجتمعت بهذه الصورة في بقية المساهمات المتداولة حول الموضوع : **المستوى الأول قانوني**، من خلال تحليل النص التنظيمي قبل

[20] المدور، رشيد. (2023). القاسم الانتخابي : قراءة دستورية في ضوء المعايير الدولية للانتخابات الديمقراطية والنزيهة ،دفاتر برلمانية،2 (2)، ص ص 5-7 و22.

تعديل سنة 2021 وبعده؛ **والمستوى الثاني دستوري**، عبر استحضار الفصول المتعلقة بسيادة الأمة، ووظيفة الأحزاب، وحرية الاقتراع، ومشروعية التمثيل الديمقراطي، وتعيين رئيس الحكومة؛ والمستوى الثالث قضائي، من خلال مناقشة مفصلة لتعليلات المحكمة الدستورية بشأن السلطة التقديرية للمشرع؛ أما المستوى الرابع فهو حسابي ومقارن إذ قدم الباحث محاكاة رقمية واستند إلى المفهوم العلمي للقاسم في أدبيات النظم الانتخابية.

ولا يعني جعل هذه الدراسة مرجعا محوريا أنها المرجع الوحيد في البحث، أو أن جميع نتائجها تعتمد دون مناقشة، فقد استعانت الدراسة الحالية أيضا بقرار المحكمة الدستورية رقم 118/21، وبمقال محمد أمين بنعبد الله، وبأعمال المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ولجنة البندقية، واللجنة المعنية بحقوق الإنسان، وبالأدبيات المقارنة المتعلقة بالتناسب وعدم التناسب، غير أن هذه المصادر تقدم عناصر متفرقة: بعضها يشرح المعايير الدولية، وبعضها يدرس طرق توزيع المقاعد، وبعضها يعلق على حدود الرقابة الدستورية، أما مقال المدور فيضع هذه العناصر كلها في مواجهة مباشرة مع الصيغة المغربية، ولذلك يصلح أن يكون محور الحوار الفقهي في هذا الجزء من الدراسة.

وتتأكد أفضلية هذا المرجع من وضوح أطروحته وقابليتها للفحص، فقد

صاغ الباحث ست ملاحظات محددة تقوده إلى القول بعدم دستورية قاسم المسجلين، ثم خصص محورا ثانيا لمناقشة ثلاث دعائم في قرار المحكمة: غياب قاعدة دستورية صريحة، واتساع السلطة التقديرية للمشرع، والموازنة بين الاختيار الديمقراطي وفصل السلطات، وهذه البنية تسمح بعدم الاكتفاء بعرض موقف عام، بل تمكن من تتبع كل حجة وقياس قوتها، وبيان ما تضيفه إلى النقاش وما قد يحتاج منها إلى استكمال أو تدقيق.

الحجة الأولى عند المدور هي أن احتساب القاسم انطلاقا من المسجلين يتعارض مع حقيقة التمثيل النسبي، لأن المقوم الجوهري لهذا النظام هو اقتراب نسبة المقاعد من نسبة الأصوات، ولإثبات ذلك صاغ مثالا لدائرة تضم 360 ألف مسجل و110 آلاف صوت صحيح وخمسة مقاعد، فبلغ قاسم الأصوات الصحيحة 22 ألفا، بينما بلغ قاسم المسجلين 72 ألفا، وأفضت الصيغة الثانية في محاكاته إلى حصول خمس لوائح متفاوتة جدا على مقعد واحد لكل منها، ويكشف المثال بوضوح قدرة الصيغة على نقل مركز التوزيع من الحصص الكاملة إلى ترتيب أكبر البقايا[21].

[21] المرجع نفسه، ص ص 8-10، وبخاصة المحاكاة الواردة في ص 9 التي تقارن قاسم 22,000 صوت بقاسم 72,000 مسجل.

أما **الحجة الثانية** فتربط الصيغة بمبادئ الإنصاف والعدالة والتوازن الواردة صراحة أو ضمنا في الدستور، ولا سيما حين يصبح التفاوت بين نسبة الأصوات ونسبة المقاعد بالغا.

وتذهب **الحجة الثالثة** إلى أن إدخال المسجلين غير المشاركين في مقام القاسم يجعل النتيجة لا تعبر بدقة عن الإرادة التي تحولت إلى فعل تصويتي، مستحضرة الفصول 2 و7 و30 و37 و62 من الدستور، وقاعدة"لا ينسب لساكت قول"[22] [23] .

وتقرر **الحجة الرابعة** أن المفهوم العلمي الشائع للقاسم الانتخابي في أنظمة التمثيل النسبي يقوم على الأصوات الصحيحة، سواء في حصة هير أو غيرها من الحصص، وأن نقل المقام إلى مجموع المسجلين يبتعد عن البنية الرياضية التقليدية لتحويل الأصوات إلى مقاعد. ثم تربط **الحجة الخامسة** هذا الابتعاد بشرعية الحكومة، لأن الفصل 47 يجعل تصدر انتخابات مجلس النواب أساسا لتعيين رئيس الحكومة، بينما تعتبر **الحجة السادسة** أن القاعدة تمس الاختيار الديمقراطي الذي جعله الدستور ثابتا جامعا وحصنه من المراجعة في الفصل 175 [24] [25] [26] .

[22] المرجع نفسه، ص ص 10-11، في مناقشة الإنصاف والعدالة والتوازن .

[23] المرجع نفسه، ص ص 11-12، في مناقشة الإرادة الحقيقية للناخبين وقاعدة : لا ينسب لساكت قول.

[24] Favoreu, L. et al. (2017). Droit constitutionnel, p. 633؛ المرجع نفسه، ص ص 12-15 Hare, T. (1873). The Election of Representatives, pp. 30, 76.

تتمثل القوة الأساسية لهذه الأطروحة في جمعها بين النص الدستوري والحساب الانتخابي، فبدل الاكتفاء بعبارة عامة عن العدالة تبين الدراسة كيف يمكن لصيغة المقام أن تنتج فروقا كبيرة بين القوة التصويتية والقوة المقعدية، كما أن قراءتها المركبة لفصول الدستور تذكر بأن الرقابة الدستورية لا تقتصر دائما على مطابقة لفظية منعزلة، بل قد تستند إلى مبادئ ضمنية وروح عامة ووحدة موضوعية بين النصوص، وتكتسب دعوتها إلى مراقبة الخطأ البين في التقدير قيمة خاصة؛ لأنها تمنع تحول السلطة التقديرية للمشرع إلى حصانة مطلقة.

وتقتضي القيمة العلمية للمقال قراءته في اتجاهين متكاملين، الاتجاه **الأول** يبرز قوة التأصيل الذي قدمه، ولا سيما كشفه أن تعديل المقام الحسابي قد يغير طبيعة التمثيل النسبي من الداخل؛ **والاتجاه الثاني** يناقش مدى كفاية الحجج للانتقال من إثبات ضعف التناسب أو عدم مألوفية الصيغة إلى تقرير عدم الدستورية بصورة قطعية، فالسؤال لا يتعلق بإنكار الاختلال الذي تكشفه المحاكاة، وإنما بتحديد المعيار القانوني الذي يبين متى يبقى الاختلال ضمن هامش الاختيار التشريعي، ومتى يبلغ درجة تمس جوهر الحق في الانتخاب أو مبدأ المساواة أو الاختيار الديمقراطي.

[25] المدور، رشيد. (2023)،مرجع سابق، ص ص 15-16، بشأن شرعية الحكومة وعلاقة الفصل 47 بنتائج الاقتراع .

[26] المرجع نفسه، ص ص 16-18، بشأن الاختيار الديمقراطي والفصول 1 و11 و42 و175 من الدستور .

الجدول رقم (7): إعادة بناء الحجج الست في أطروحة رشيد المدور

حجة المدور	السؤال التحليلي	قيمتها التحليلية	أساسها	موضعها في المقال
مخالفة جوهر التمثيل النسبي	هل كل ضعف في التناسب يرقى إلى عدم الدستورية؟	تظهر التشويه الممكن داخل الدائرة	التناسب بين الأصوات والمقاعد ومحاكاة حسابية	ص ص 8-10
مخالفة الإنصاف والعدالة والتوازن	هل هذه المبادئ تحكم طريقة القاسم مباشرة أم التقسيم والتمثيل عامة؟	تربط الحساب بالقيم الدستورية	فصول دستورية متعددة ومبدأ التمثيلية الملائمة	ص ص 10-11
عدم التعبير عن إرادة الناخبين	هل إدخال الممتنع في المقام يعادل نسبة صوت إليه؟	تلفت إلى أثر الامتناع في المقام	الاقتراع فعل إيجابي وشخصي	ص ص 11-12
مخالفة المفهوم العلمي	هل عدم المألوفية الدولية دليل دستوري ملزم؟	تثبت عدم مألوفية الصيغة	حصص هير ودروب والاجتهاد	ص ص 12-15

حجة المدور	السؤال التحليلي	قيمتها التحليلية	أساسها	موضعها في المقال
العالمي			المقارن	
الانتقاص من شرعية الحكومة	هل الشرعية الدستورية مشروطة بالتناسب الأمثل أم بصحة الاقتراع؟	تربط القاسم بتكوين السلطة التنفيذية	الفصل 47 وربط الحكومة بالنتائج	ص ص 15-16
المساس بالاختيار الديمقراطي	ما الحد الأدنى الذي يحميه الثابت الديمقراطي من حرية المشرع؟	تقدم قراءة تركيبية قوية	الفصول 1 و11 و42 و175	ص ص 16-18

المصدر: إعداد الدراسة اعتمادا على المدور، 2023، ص ص 8-18.

المطلب الثاني: قراءة في البناء الدستوري والمعياري للأطروحة

تتمثل **الملاحظة التحليلية الأولى** في ضرورة التمييز بين عدم الملاءمة وعدم الدستورية، بحيث يمكن إثبات أن قاسم المسجلين أقل تناسبا من قاسم الأصوات الصحيحة في حالات كثيرة، وأنه يحد من حصول اللائحة الأولى على مقعد ثان، دون أن يترتب تلقائيا أن الدستور يفرض الصيغة البديلة، فقرار المحكمة الدستورية انطلق من أن الفصل 62 أسند إلى القانون التنظيمي تحديد نظام انتخاب مجلس النواب، وأن الدستور لم

ينص على حصة حسابية بعينها، ومن ثم لا يكفي وصف النتيجة بأنها غير عادلة بل يلزم تحديد قاعدة دستورية قابلة للضبط، وبيان أن الانحراف تجاوز هامش التقدير التشريعي إلى مساس بجوهرها [27].

وتتصل **الملاحظة الثانية** بطريقة توظيف المعايير الدولية، أحسن المدور حين استحضر المادة 25 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والتعليق العام رقم 25، لأنهما يفرضان انتخابات دورية حقيقية، ومساواة بين الناخبين، وضمان التعبير الحر عن إرادتهم، لكن التعليق العام نفسه يقرر أن العهد لا يفرض نظاما انتخابيا معينا، ولذلك لا يمكن اشتقاق إلزام مباشر باعتماد حصة هير أو الأصوات الصحيحة من المادة25 وحدها، فالمعيار الدولي يراقب عدم التمييز والتشويه غير المعقول وحرية الاختيار، أما المفاضلة بين الحصص الحسابية فتبقى في الأصل ضمن هندسة النظام الانتخابي[28].

أما **الملاحظة الثالثة**، فتتصل بحدود العلاقة بين مبدأ «صوت واحد لكل شخص» وبين تحقيق التناسب الكامل بين الأصوات والمقاعد، فالمساواة في الاقتراع تعني في أصلها تمتع جميع الناخبين بالحق نفسه في التصويت، وعدم منح فئة معينة أفضلية قانونية على غيرها، في حين يتعلق

[27] المحكمة الدستورية، القرار رقم 118/2021، ص ص 85-88؛ المدور، رشيد. (2023) ،ص ص 18-21 .

[28] United Nations Human Rights Committee. (1996). General Comment No. 25, para. 21 : the Covenant does not impose any particular electoral system, but the system must respect Article 25 and guarantee the free expression of electors؛ International IDEA. (2005), pp. 35-56.

التناسب بمدى انعكاس توزيع الأصوات على توزيع المقاعد، وقد ينتج عن نظام يقوم على دوائر انتخابية صغيرة، أو يعتمد طريقة دونت، تفاوت معتبر بين نسب الأصوات ونسب المقاعد، دون أن يفقد بذلك صفته كنظام ديمقراطي معترف به، ولا يعني ذلك أن هذا التفاوت عديم الأهمية، وإنما يفيد بأن إثبات عدم الدستورية يقتضي بيان أن الانحراف بلغ مستوى تعسفيا أو بالغا، أو أنه وجه لفائدة طرف معين، ولا يكفي مجرد إثبات أنه يفوق الانحراف الناتج عن صيغة انتخابية بديلة [29] .

وتتعلق **الملاحظة الرابعة** بمدى إمكان نقل مبادئ الإنصاف الواردة في مجالات دستورية مختلفة إلى طريقة احتساب القاسم، فالدستور يستعمل التناسب والتمثيلية الملائمة في تنظيم مكاتب المجلسين وحقوق المعارضة، كما يفرض التوازن الديمغرافي في التقسيم الانتخابي، ويمكن الاستئناس بهذه الأحكام لاستخراج مبدأ عام، لكن القياس بينها وبين توزيع المقاعد يحتاج إلى تعليل إضافي لأن التوازن بين الدوائر يعالج تفاوت عدد السكان لكل مقعد، بينما القاسم يعالج توزيع مقاعد الدائرة نفسها بين لوائح متنافسة.

وتهم **الملاحظة الخامسة** تحديد مضمون «الاختيار الديمقراطي» الذي لا يجوز المساس به حيث يقدم المدورقراءة قوية للفصول 1 و11 و42 و175،

[29] Gallagher, M. (1991), pp. 33-51; Lijphart, A. (1994), pp. 10-14; Venice Commission. (2002), Guideline I.2.2 and Explanatory Report, paras. 13-21.

لكنه يكاد يجعل كل ابتعاد عن أفضل ترجمة تناسبية مساسا بثابت الاختيار الديمقراطي، والحال أن الدستور نفسه لم يختر تمثيلا نسبيا وطنيا خالصا، بل ترك تفاصيل النظام للقانون التنظيمي، بما فيها الدوائر المحدودة واللوائح الجهوية وأكبر البقايا، لذلك ينبغي تعريف المحتوى غير القابل للمساس بصورة أضيق: دورية الاقتراع، حريته ونزاهته، عموميته، التعددية، والمساواة غير التمييزية؛ أما درجة التناسب فمؤشر مهم على الجودة، لكنها ليست بالضرورة ثابتا دستوريا في كل مستوياتها.

وتتعلق **الملاحظة السادسة** بنطاق رقابة المحكمة الدستورية ، فقد ناقش المدور امتناع المحكمة عن التعقيب على السلطة التقديرية للمشرع، واعتبر أن تكرار هذه العبارة يضيق وظيفة القضاء الدستوري، وهي ملاحظة وجيهة بقدر ما تدعو إلى رقابة التناسب والخطأ البين في التقدير، غير أن المحكمة لا تتحول بسبب ذلك إلى مشرع انتخابي بديل يختار القاعدة الأكثر عدالة. الرقابة الأنسب تتدرج في ثلاثة أسئلة : **هل للوسيلة هدف دستوري مشروع؟ هل توجد علاقة معقولة بينها وبين الهدف؟ وهل تفرض عبئا مفرطا على المساواة وحرية الاختيار؟** فإذا أجابت المحكمة الدستورية عنها بتعليل مفصل أمكنها احترام سلطةالمشرع دون التخلي عن وظيفتها [30] .

[30] المدور، رشيد. (2023(، ص ص 18-21؛ بنعبد الله، محمد أمين. (2021(،ص ص 583-588، في الدعوة إلى رقابة التناسب والخطأ البين في التقدير.

المطلب الثالث: قراءة في الدليل الحسابي والمقارن

يعد المثال الحسابي في الصفحتين 9 و10 من أقوى أجزاء مقال المدور؛ لأنه يظهر في صورة ملموسة أن لائحة حصلت على 54.54 في المائة من الأصوات قد تنال مقعدا واحدا من خمسة، مثل لوائح حصلت على أقل من 3 في المائة، لكنه يظل مثالا افتراضيا اختيرت معطياته لإظهار الحالة القصوى، ولا يكفي وحده للحكم على الأثر العام للنظام، فقد تنتج توزيعات أخرى نتائج أقل حدة، وقد يستفيد الحزب المتصدر وطنيا من احتلال المرتبة الأولى في دوائر كثيرة، حتى إذا خسر المقعد الثاني داخل معاقله [31] . ولكي يتحول المثال إلى دليل تجريبي حاسم، يجب إعادة حساب جميع دوائر 2021 وفق قاسم الأصوات الصحيحة مع تثبيت الأصوات والدوائر وقاعدة أكبر البقايا، ثم مقارنة الفائزين ومؤشر غالاغر وكلفة المقعد والعدد الفعال للأحزاب، كما ينبغي تفكيك أثر إلغاء العتبة عن أثر تغيير المقام، لأن التعديلين دخلا معا، فإذا ثبت أن الصيغة رفعت عدم التناسب على نحو منتظم وغير مبرر، تصبح حجة الخطأ البين في التقدير أقوى من مجرد المحاكاة النظرية.

ويحتاج توصيف أثر الممتنعين إلى قدر من الدقة، فالقانون لا يضيف

[31] المدور، رشيد. (2023(،ص ص 9-10. المثال يثبت الإمكان الحسابي، لكنه لا يعوض إعادة احتساب جميع الدوائر الفعلية ومقارنة مؤشرات التناسب.

أصوات المقاطعين إلى لائحة، ولا ينسب إليهم اختيار حزب محدد، لكنه يجعل عددهم جزءا من مقام المعادلة فيرفع القاسم ويغير ترتيب آلية التوزيع، لذلك فالتعبير الأدق ليس أن الممتنع «صوت» أو أن القانون نسب إليه قولا، بل أن الامتناع أصبح متغيرا حسابيا غير مباشر في تحويل أصوات المشاركين إلى مقاعد، هذا الوصف يحافظ على جوهر اعتراض المدور، ويتجنب مساواة تقنية المقام بفعل التصويت الشخصي [32].

أما القول إن جميع الدول الديمقراطية التي تعتمد التمثيل النسبي تستخدم الأصوات الصحيحة، يستحسن دعمه بمسح مقارن أكثر تفصيلا، فالاتجاه العام يؤيد المدور فعلا؛ إذ تبنى الحصص التقليدية وطرق المتوسطات على الأصوات المدلى بها أو الصحيحة، وليس على مجموع المسجلين، لكن بعض الدول لا تستعمل «قاسما» أصلا، وبعضها يمزج بين دوائر محلية ومستويات تعويض، كما تختلف معاملة الأصوات البيضاء والعتبات، ولذلك تبدو الصياغة الأدق: الصيغة المغربية غير مألوفة مقارنة بالأنماط الأساسية الموثقة في أدبيات النظم الانتخابية، ولا يظهر لها نظير واسع في الديمقراطيات المقارنة.[33]

[32] المدور، رشيد. (2023) ،ص ص 11-12؛ المحكمة الدستورية، القرار رقم 118/2021، ص ص 86-88، حيث ميزت المحكمة توزيع المقاعد بوصفه عملية لاحقة على الاقتراع والفرز.

[33] Benoit, K. (2000), pp. 381-388؛ Farrell, D. M. (2011), pp. 63-89؛ International IDEA. (2005), pp. 57-83. تؤكد هذه المراجع شيوع الاعتماد على الأصوات الصحيحة مع تنوع كبير في الصيغ والمستويات.

ومن الناحية الأسلوبية، استعمل المقال أوصافا قوية مثل الطريقة «البدعة» و«التحكم القبلي غير النزيه» و«إنكار العدالة »، وتكشف هذه العبارات بوضوح عن موقف الباحث ودرجة تحفظه علىالتعديل غير أن ، الصياغة الأكاديمية الأكثر هدوءا قد تكون أقدر على فصل النتيجة القانونية عن التقييم السياسي، ويمكن مثلا، وصف القاعدة بأنها صيغ غير مألوفة في الأنظمة المقارنة، أو أنها تثير إشكالا جديا بشأن التناسب وحدود السلطة التقديرية، إلى أن يثبت التحليل التطبيقي مقدار أثرها الفعلي.

ولا تؤدي هذه القراءة إلى التقليل من قيمة أطروحة المدور، بل إلى وضعها في بناء أكثر تدرجا، فالكاتب قدم أساسا قويا للقول إن قاسم المسجلين يبتعد عن المنطق التقليدي للتمثيل النسبي، وقد يجعل أكبر البقايا القاعدة الفعلية للتوزيع، كما نبه إلى أن المحكمة الدستورية كان يمكنها تقديم تعليل أعمق بشأن التناسب والخطأ البين في التقدير، وفي المقابل، يستحسن أن يصاغ الانتقال من صيغة غير دستورية إلى صيغة غير مألوفة وأقل تناسبا في ضوء معيار قابل للقياس، وأن تدعم المحاكاة بدراسة شاملة للدوائر، وأن تعرض المعايير الدولية باعتبارها إطارا لتقييم عدالة النتيجة لا نصا يفرض حصة حسابية محددة.

وعليه، **تتبنى هذه الدراسة موقفا تركيبيا:**

حيث أن قاسم المسجلين لا يمكن اعتباره مخالفا للدستور لمجرد أنه لا يطابق قاسم هير، لكن مشروعيته الدستورية ليست شيكا على بياض، فإذا أثبتت البيانات أنه ينتج تفاوتا بالغا ومنتظما بين الأصوات والمقاعد، أو يجعل أصواتا متساوية قانونا متفاوتة الأثر دون مبرر معقول، أو يقوض قدرة الناخبين على تحديد الترتيب الحكومي، يصبح من الممكن بناء دفع أقوى بعدم التناسب الدستوري والخطأ البين في التقدير، أما قبل هذا الإثبات، فأقوى نتيجة مؤكدة هي أن الصيغة اختيار سياسي ذي كلفة تناسبية عالية ويستوجب مراجعة تشريعية وتقييما أكثر كثافة [34] .

ويظهر من مجموع هذه القراءة أن التركيز على مقال رشيد المدور لم يكن اختيارا شكليا أو انحيازا لمرجع واحد، وإنما استجابة لطبيعة المادة العلمية المتاحة، فهو أفضل مرجع مغربي متخصص في الموضوع من حيث وحدة الإشكالية، ووضوح الأطروحة، وتعدد مستويات الاستدلال، ومباشرة الحوار مع قرار المحكمة الدستورية، ولهذا اعتمد بوصفه العمود الفقهي الرئيس، بينما استعملت بقية المؤلفات والتقارير والأحكام لاختبار حججه وتوسيعها ووضعها داخل سياق مقارن، وتسمح هذه المنهجية بإنتاج دراسة مستقلة:

[34] تركيب الدراسة اعتمادا على قرار المحكمة الدستورية رقم 118/2021 ؛ ومقال المدور (22023) ؛و Gallagher (1991)،و ؛ General Comment No. 25 (1996).

تبدأ من المدور لأنها تجد لديه البناء الأكثر اكتمالا، لكنها لا تنتهي عنده، بل تعيد فحص أطروحته على ضوء الحساب والفقه والقضاءالدستوري والمعايير الدولية.

الجدول رقم (8): الموازنة التحليلية لأطروحة رشيد المدور

البعد	وسيلة الاستكمال	ما يمكن تعميقه	ما أثبته مقال المدور بقوة
دستورية القاعدة	اختبار التناسب والخطأ البين في التقدير	معيار يحدد عتبة الانتقال من عدم الملاءمة إلى عدم الدستورية	صلة القاسم بالاختيار الديمقراطي والإنصاف
المعايير الدولية	تمييز الالتزام الملزم عن النموذج الأفضل	إثبات أن معيارا دوليا يفرض صيغة محددة	أهمية التعبير الحر والمساواة
الدليل الحسابي	إعادة احتساب نتائج 2021 دائرة بدائرة	قياس الأثر العام في جميع الدوائر	إمكان إنتاج تفاوت شديد داخل دائرة
أثر الامتناع	تحليل رياضي وقانوني لمراحل العملية	التمييز بين التأثير غير المباشر وإسناد صوت	دخول المسجلين غير المصوتين في المقام

البعد	وسيلة الاستكمال	ما يمكن تعميقه	ما أثبته مقال المدور بقوة
المقارنة الدولية	جدول مقارن للنظم والحصص والعتبات	توثيق شامل بدل عبارة "كل الدول"	عدم مألوفية الصيغة المغربية
الرقابة القضائية	رقابة الهدف والملاءمة والضرورة والتناسب	تحديد حدود تدخل القاضي	ضرورة عدم تحصين السلطة التقديرية

المصدر: تركيب تحليلي للدراسة في ضوء المدور، 2023، وقرار المحكمة الدستورية رقم 118/21 والأدبيات المقارنة

المبحث السابع:
القاسم المغربي في ضوء النظم الانتخابية المقارنة

تكتسي المقارنة بين النظم الانتخابية اهمية خاصة في تقييم خصوصية القاسم الانتخابي المغربي، لان فهم اثاره لا يكتمل بالاقتصار على النص الوطني أو نتائج تطبيقه الداخلي، بل يقتضي وضعه ضمن مختلف الصيغ المعتمدة لتحويل الاصوات إلى مقاعد، فالنظم القائمة على التمثيل النسبي لا تعتمد طريقة موحدة في توزيع المقاعد، وانما تتنوع بين انظمة الحصص الانتخابية المصحوبة بقاعدة اكبر البقايا، وانظمة المتوسطات الكبرى، فضلا عن اختلافها في تحديد الاصوات التي تدخل في حساب الحصة أو القاسم.

وتقوم الحصص الانتخابية، في التجارب المقارنة، على تحديد عدد من الاصوات يقابل الحصول على مقعد كامل، ثم توزيع المقاعد التي لم تحسم في المرحلة الاولى وفق قواعد تكميلية، من ابرزها قاعدة اكبر البقايا، ويؤثر اختيار نوع الحصة وطريقة توزيع المقاعد المتبقية في درجة التناسب بين الاصوات والمقاعد، وفي فرص الاحزاب الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، كما يتداخل اثره مع حجم الدائرة والعتبة الانتخابية وعدد اللوائح المتنافسة، ولذلك لا يمكن تقييم اي صيغة انتخابية بصورة منفصلة عن بقية العناصر التي تتكون منها الهندسة الانتخابية.

ومن هذا المنطلق، يهدف هذا المبحث إلى وضع القاسم المغربي ضمن الاطار المقارن للحصص الانتخابية وطرق توزيع المقاعد، من اجل بيان اوجه التقارب والاختلاف بينه وبين الصيغ المتداولة في النظم الانتخابية الاخرى. وعلى هذا الاساس، سيتم تخصيص المطلب الاول لدراسة الحصص الانتخابية وقواعد البقايا في التجارب المقارنة، مع توضيح منطق كل صيغة وموقعها داخل نظام التمثيل النسبي.

المطلب الأول : الحصص الانتخابية وقواعد البقايا في التجارب المقارنة

تظهر المقارنة أن مفهوم القاسم ليس استثناء مغربيا، فالتمثيل النسبي بالقوائم يعتمد في دول عديدة حصة حسابية تليها قاعدة للبقايا، غير أن الأساس الأكثر شيوعا هو مجموع الأصوات الصحيحة، إما عبر حصة هير، أو حصة دروب، أو حصة معدلة، وتختلف النتائج بحسب ارتفاع الحصة: فهير تقترب من المتوسط الحسابي الدقيق للمقعد، بينما تخفض دروب وإمبريالي قيمة الحصة وتوزع مقاعد أكثر قبل مرحلة البقايا، وتبين الدراسات التجريبية أن أثر الصيغة أقل من أثر حجم الدائرة في بعض الحالات، لكنه يصبح حاسما عندما تكون الدوائر صغيرة والمنافسة متقاربة [35].

[35] Benoit, K. (2000), pp. 381-388؛ Farrell, D. M. (2011). Electoral Systems, pp. 63-89.

وتستعمل بعض الأنظمة طريقة أكبر المتوسطات بدل الحصة والبقايا، ففي طريقة دونت تقسم أصوات كل حزب على 1 ثم 2 ثم 3 إلى أن توزع المقاعد، وهي تميل إلى مكافأة الأحزاب الأكبر مقارنة بطريقة سانت ليغو التي تستخدم قواسم فردية، ولا توجد طريقة محايدة بالكامل إذ يترجم كل اختيار تصورا معينا للعدالة: **هل الأولوية لتقليل الأصوات الضائعة، أم لتمثيل القوى الصغيرة، أم لإنتاج كتل برلمانية قابلة للحكم؟**[36]

تختلف الصيغة المغربية عن الحصص الانتخابية التقليدية، لأنها لا تقتصر على تعديل قيمة القاسم بواسطة معامل رياضي، بل تغير أساس البيانات المعتمدة في احتسابه، فبدل الانتقال من الصيغة V/S إلى الصيغة V/(S+1)، يتم الانتقال من عدد الأصوات الصحيحة V إلى عدد الناخبين المسجلينR ، الذي يفوق عدد الأصوات الصحيحة بنسب تختلف باختلاف مستوى المشاركة. ولذلك، لا يمكن وضع الصيغة المغربية ببساطة إلى جانب حصص هير ودروب وإمبريالي، لأنها حصة ترتبط بالهيئة الناخبة المسجلة، لا بالأصوات المعبر عنها، وهذه الخصوصية هي التي تجعل أثر الامتناع عن التصويت عنصرا داخلا في التحليل.

[36] Blais, A., & Massicotte, L. (1996). "Electoral Systems," pp. 49-81؛ Lijphart, A. (1994), pp. 153-177.

كما أن معظم الأنظمة التي تهدف إلى توسيع نطاق التمثيل تعتمد وسائل أخرى، من قبيل توسيع الدوائر الانتخابية، أو خفض العتبة، أو إحداث مقاعد تعويضية، ويتيح نظام التعويض الحفاظ على التمثيل الترابي المحلي، ثم تصحيح الانحراف على مستوى أوسع.

أما اعتماد عدد المسجلين أساسا لاحتساب القاسم، فيحقق الإدماج داخل الدائرة نفسها، لكنه يحد من تراكم المقاعد، ولا يؤدي بالضرورة إلى تصحيح الانحراف على المستوى الوطني، ولهذا تبدو المقارنة الوظيفية أكثر أهمية من البحث عن نموذج مطابق، إذ ينبغي مقارنة الأهداف والنتائج، لا الاكتفاء بمقارنة التسميات[37].

المطلب الثاني: حجم الدائرة والعتبة الطبيعية كمتغيرين حاسمين

يؤكد علم النظم الانتخابية أن درجة الدائرة، أي عدد المقاعد المنتخبة فيها، هي المتغير الأكثر انتظاما في تفسير التناسب، فكلما ارتفع العدد انخفضت العتبة الطبيعية للفوز، وأصبح من الممكن تمثيل أحزاب أكثر وترجمة الفروق بين حصص الأصوات والمقاعد بدقة أكبر.

أما الدوائر ذات المقعدين أو الثلاثة فتظل محدودة التناسب حتى مع أفضل الصيغ، لأنها لا تستطيع منح مقعد إلا لنصف أو ثلث القوى

[37] International IDEA. (2005). Electoral System Design, pp. 118-137؛ Shugart, M. S., & Taagepera, R. (2017), pp. 167-190.

المتنافسة تقريبا [38].

تتفاعل هذه القاعدة بقوة مع القاسم المغربي ففي الدائرة الثنائية يحتاج الحزب إلى نصف المسجلين لمقعد كامل وإلى كل المسجلين تقريبا لمقعدين، فيصبح التوزيع بواسطة البقايا شبه حتمي، وفي الدائرة السداسية ينخفض القاسم إلى سدس المسجلين، ويصبح الحصول على مقعد كامل ممكنا، لكن المقعد الثاني يظل مشروطا بثلث المسجلين، ولذلك لا يعمل القاسم بطريقة واحدة في جميع الدوائر بل يوجد طيف يبدأ من منطق مقعد لأقوى لائحتين وينتهي بتناسب نسبي أوسع في الدوائر الكبرى.

أما العتبة القانونية فقد ألغيت محليا سنة 2021، لكن الصيغة تخلق عتبة فعلية أو طبيعية، ففي دائرة من أربعة مقاعد، لا يكفي الحصول على نسبة صغيرة من الأصوات إذا كانت هناك أربع لوائح أقوى، وقد تكون العتبة الفعلية للحصول على المقعد الرابع قريبة من أصوات رابع أقوى لائحة، وتتغير من دائرة إلى أخرى، وهذا يزيد الانفتاح لكنه يقلل القدرة على توقع الحد الأدنى، خلافا للعتبة الصريحة التي يعرفها المرشح والناخب مسبقا.

[38] Taagepera, R., & Shugart, M. S. (1989). Seats and Votes, pp. 112-125؛ Lijphart, A. (1994), pp. 10-14.

وتقترح الأدبيات مفهوم «النقطة الملائمة» التي تقع عند درجات دائرة متوسطة، إذ تحقق قدرا جيدا من التناسب دون تفتيت مفرط ، ولا يمكن نقل هذه النتائج ميكانيكيا إلى المغرب، لكنها توحي بأن مراجعة حجم الدوائر قد تكون أداة أكثر دقة من تغيير أساس القاسم وحده، فإذا كانت الدوائر صغيرة جدا، سيبقى التناسب محدودا سواء استخدمت الأصوات الصحيحة أو المسجلين، وإذا وسعت الدوائر دون عتبة، قد يزداد عدد الأحزاب بصورة كبيرة، لذا يجب تصميم الحزمة كاملة: القاسم، الحجم، العتبة، ومستوى التعويض [39].

الجدول رقم (9): مقارنة وظيفية بين ثلاث طرق لتوزيع المقاعد

العنصر	قاسم المسجلين المغربي	طريقة دونت	حصة هير
الأساس الحسابي	المسجلون ÷ المقاعد	متوسطات متتابعة للأصوات الصحيحة	الأصوات الصحيحة ÷ المقاعد
الميل العام	حد من تراكم المقاعد وتوسيع التمثيل العددي	أفضلية نسبية للأحزاب الكبرى	تناسب مرتفع مع دور مهم للبقايا

[39] Carey, J. M., & Hix, S. (2011), pp. 383-397.

العنصر	قاسم المسجلين المغربي	طريقة دونت	حصة هير
أثر انخفاض المشاركة	يرفع الفجوة بين القاسم والأصوات الصحيحة	لا يغير المتوسطات الداخلية مباشرة	لا يغير النسبة الداخلية مباشرة
سهولة الفهم	متوسطة قانونيا وأصعب من حيث أثر الامتناع	متوسطة	مرتفعة نسبيا
المشكلة الأساسية	تفاوت كلفة المقعد وضعف مكافأة التفوق	احتمال تضخيم الحزب الأول	مفارقات البقايا في بعض الحالات

المصدر: إعداد الدراسة اعتمادا على: Benoitو Lijphart و International IDEA

المطلب الثالث : دروس المقارنة وحدود استيراد النماذج

أولا: هو أن أي صيغة يجب أن تقرأ داخل نظام متكامل ،فلا معنى للقول إن دولة ما تستخدم دونت أو هير دون ذكر حجم دوائرها وعتبتها وعدد مستويات التوزيع، وقد تنتج طريقة دونت في دائرة من عشرين مقعدا

تناسبا أعلى من أكبر البقايا في دائرة من ثلاثة مقاعد، ومن ثم فإن مقارنة القاسم المغربي بصيغة أجنبية تتطلب تثبيت بقية المتغيرات أو بناء محاكاة موحدة.

ثانيا: أن التناسب والاستقرار ليسا هدفين متناقضين دائما ، حيث يمكن لنظام تعويضي أن يسمح بتمثيل محلي واضح وتصحيح وطني، ويمكن لعتبة معتدلة أن تمنع التشتت دون إقصاء واسع، كما يمكن لدوائر متوسطة الحجم أن تجمع القرب الترابي والتعدد، ويظل السؤال المغربي هو ما إذا كان منع المقعد الثاني داخل عدد كبير من الدوائر هو الوسيلة الأقل كلفة لتحقيق التعددية، أم أن التعويض أو تعديل حجم الدوائر يحققان الغاية بصورة أكثر اتساقا.

ثالثا: يتعلق بالشفافية ، تنشر الديمقراطيات التي تعتمد صيغا معقدة بيانات تفصيلية وآلات حاسبة وأمثلة قبل الانتخابات، ولا يكفي نشر عدد المقاعد النهائي، بل يجب إظهار القاسم في كل دائرة، والمقاعد الكاملة، والبقايا، وترتيبها، وكيفية حسم التعادل، لأن قابلية إعادة الحساب جزء من نزاهة العملية، لأنها تسمح للأحزاب والباحثين والمواطنين بالتأكد من أن النتيجة تطبيق للقانون لا قرارا إداريا غير قابل للفحص [40] .

[40] International IDEA. (2005). Electoral System Design, pp. 173-181: Venice Commission. (2002), Explanatory Report, paras. 43-45.

رابعا: هو استقرار القانون ، بحيث توصي لجنة البندقية بعدم تغيير العناصر الأساسية للنظام الانتخابي قبل أقل من سنة من الاقتراع، إلا إذا أدرجت الضمانات في مستوى أعلى أو وجد توافق واسع، والمقصود ليس تجميد القوانين، بل حماية الثقة في حياد القاعدة، وبالنسبة للقاسم المغربي فإن استمرار الصيغة في 2026 يمنح فرصة لتقييم دورة ثانية، لكنه يجعل نشر دراسة الأثر بعد الانتخابات التزاما علميا ومؤسساتيا لا ينبغي تأجيله [41].

وأخيرا، لا يوجد نموذج أجنبي يعفي المغرب من تحديد أولوياته، فإذا كانت الغاية الأولى هي تعظيم تناسب الأصوات والمقاعد، فالأصوات الصحيحة ومستوى التعويض أدوات أكثر مباشرة، وإذا كانت الغاية منع هيمنة الحزب الأول داخل الدائرة، فالقاسم الحالي يؤدي هذا الدور بوضوح، وإذا كانت الغاية تكوين أغلبية قابلة للمساءلة، فقد يلزم إعطاء وزن أكبر للأحزاب المتصدرة أو استخدام دوائر أكبر مع عتبة، الاختيار الصحيح هو الذي يعلن غايته ويقيس نتائجها، لا الذي يقدم الصيغة كحقيقة حسابية محايدة.

[41] Venice Commission. (2002). Code of Good Practice in Electoral Matters, Guideline II.2.b and Explanatory Report, paras. 63-65.

المبحث الثامن:

الآثار السلوكية والاستراتيجية للقاسم الانتخابي

لا يقتصر أثر القاسم الانتخابي على توزيع المقاعد بعد انتهاء عملية الاقتراع، بل يمتد إلى مرحلة سابقة تتعلق بكيفية بناء الأحزاب لاستراتيجياتها الانتخابية وتوزيع مواردها البشرية والتنظيمية والمالية بين الدوائر، فكل قاعدة انتخابية تنتج حوافز خاصة بها، وتدفع الفاعلين الحزبيين إلى تفضيل نمط معين من التنافس، سواء من خلال تركيز الجهود في دوائر محدودة لتحقيق نتائج مرتفعة، أو من خلال توسيع الحضور الجغرافي بهدف الحصول على مراتب متقدمة في أكبر عدد ممكن من الدوائر.

وفي ظل القاسم المحتسب على أساس عدد المسجلين، تصبح قدرة اللائحة على الحصول على مقعد ثان داخل الدائرة أكثر صعوبة، خصوصا عندما تكون نسبة المشاركة منخفضة ويكون القاسم مرتفعا مقارنة بعدد الأصوات الصحيحة، ويؤدي ذلك إلى تقليص العائد الانتخابي الناتج عن تراكم الأصوات داخل دائرة واحدة، ويدفع الأحزاب إلى إعادة النظر في جدوى تركيز مواردها في معاقل محدودة، وفي المقابل، تزداد أهمية الانتشار الأفقي، لأن الحصول على مقعد واحد في عدد كبير من الدوائر قد يكون أكثر فاعلية من تحقيق تفوق واسع في عدد محدود منها.

ويترتب على هذا التحول تغير في أولويات التنظيم الحزبي، وفي اختيار المرشحين، وفي توزيع الدعم بين الفروع المحلية، فالأحزاب التي تتوفر على امتداد ترابي واسع وشبكات محلية متعددة تكون أكثر قدرة على الاستفادة من منطق الانتشار، بينما تواجه الأحزاب ذات الحضور الجغرافي المركز تحديا يتمثل في صعوبة تحويل كثافة أصواتها داخل بعض الدوائر إلى مقاعد إضافية، وعلى هذا الأساس، سيتم تخصيص المطلب الأول لتحليل كيفية إعادة توزيع الموارد الحزبية بين استراتيجية التركيز داخل الدوائر القوية واستراتيجية الانتشار عبر أكبر عدد ممكن من الدوائر.

المطلب الأول: إعادة توزيع الموارد الحزبية بين التركيزوالانتشار

لا تتوقف آثار القاسم عند لحظة الفرز، بل تبدأ قبل الاقتراع حين تضع الأحزاب خرائط الترشيح وتقرر أين تنفق الموارد التنظيمية والمالية، ففي النظام الذي يسمح للحزب بالحصول على مقعدين أو ثلاثة داخل الدائرة إذا ارتفعت أصواته، يكون لتعظيم التصويت في معاقله عائد مباشر. أما حين يصبح المقعد الثاني بعيد المنال في عدد كبير من الدوائر، تنخفض المنفعة الحدية للأصوات الإضافية بعد تثبيت موقع الحزب ضمن اللوائح الأولى، ويصبح الانتشار في دوائر جديدة أكثر جاذبية من تراكم الأصوات داخل دائرة واحدة.

يمكن تفسير ذلك بمنطق التنسيق الاستراتيجي حيث تسعى الأحزاب إلى تحويل موارد محدودة إلى أكبر عدد من المقاعد، فتقارن بين تكلفة إضافة آلاف الأصوات في دائرة قد لا تمنحها مقعدا ثانيا، وتكلفة بناء لائحة قادرة على احتلال المرتبة الثالثة أو الرابعة في دائرة أخرى. ومن ثم قد يشجع القاسم الحالي الأحزاب الكبيرة على توسيع شبكاتها الترابية، كما يمنح الأحزاب المتوسطة حافزا للترشح في دوائر أكثر بدل الانسحاب أو التحالف[42].

لكن هذا الأثر ليس إيجابيا بصورة مطلقة، فالتوسع الجغرافي قد يزيد حضور الأحزاب واحتكاكها بالمواطنين وقد يتحول أيضا إلى بحث عن مرشحين ذوي موارد محلية أو نفوذ انتخابي سريع دون بناء تنظيمي طويل المدى، فإذا كان المقعد الأول هو الهدف الواقعي الوحيد، قد يصبح اختيار المرشح القابل للفوز أهم من الانسجام البرنامجي، خصوصا في الدوائر التي تتنافس فيها عدة لوائح على البقايا، وهنا يتفاعل القاسم مع نمط اللائحة المغلقة وتمويل الحملات وقوة الأعيان المحليين.

كما يمكن أن يتضرر الحزب ذو التأييد الحضري الكثيف إذا تركزت أصواته في عدد محدود من الدوائر، بينما يستفيد حزب أقل أصواتا على

[42] Cox, G. W. (1997). Making Votes Count, pp. 99-122؛ Duverger, M. (1954). Political Parties, pp. 217-228.

المستوى الوطني لكنه موزع بانتظام ويحتل مراتب مؤهلة في دوائر عديدة، وهذه الظاهرة ليست فريدة في المغرب، فالجغرافيا الانتخابية تؤثر في كل نظام قائم على الدوائر، إلا أن سقف المقعد الواحد يضخم أحيانا قيمة الانتشار مقارنة بالكثافة، ويجعل النتيجة الوطنية أقل قابلية للتفسير بواسطة مجموع الأصوات وحده.

ومن أجل قياس هذا الأثر، يمكن بناء مؤشر للفعالية الجغرافية يربط عدد المقاعد بعدد الدوائر التي بلغ فيها الحزب ترتيبا مؤهلا، ويقارن بين متوسط الأصوات في الدوائر الفائزة والدوائر الخاسرة، كما يمكن إعادة احتساب النتائج وفق قاسم الأصوات الصحيحة لمعرفة ما إذا كانت الأحزاب ذات التركز المرتفع ستكسب مقاعد إضافية، وبدون هذه البيانات يظل الحديث عن استفادة حزب «منتشر» أو تضرر حزب «متركز» فرضية معقولة تحتاج اختبارا دائرة بدائرة.

المطلب الثاني: القاسم واختيار المرشحين وشخصنة المنافسة

يتأثر اختيار المرشحين بنوع الحوافز التي ينتجها النظام الانتخابي، فالقوائم المغلقة تمنح الحزب سلطة ترتيب الأسماء، بينما تدفع الدوائر الصغيرة والمنافسة على مقعد واحد الأحزاب إلى تقديم رأس لائحة ذي قدرة تعبئة عالية، وفي ظل قاسم المسجلين، يصبح السباق في كثير من الحالات سباقا على ترتيب اللوائح لا على بلوغ حصة كاملة، وهو ما يرفع أهمية

الفروق المحدودة بين المرشحين المحليين، وقد يزيد وزن السمعة الشخصية والشبكات الاجتماعية والقدرة على حشد الناخبين [43] .

من جهة أولى، قد تكون هذه الشخصنة مفيدة لأنها تقرب النائب من الدائرة وتدفع الأحزاب إلى اختيار شخصيات معروفة وقادرة على التواصل.

ومن جهة ثانية، قد تضعف التنافس البرنامجي الوطني إذا صار نجاح اللائحة مرتبطا أساسا بموارد مرشحها الأول، ويزداد الخطر عندما تكون الأحزاب متقاربة أيديولوجيا أو ضعيفة التنظيم، لأن القاعدة الحسابية لا تميز بين طبيعة الموارد المستخدمة للوصول إلى المرتبة المؤهلة.

كما قد يؤثر القاسم في ترتيب المرشحين داخل الحزب، فإذا كان الحصول على مقعد ثان نادرا، يصبح المركز الأول في اللائحة شبه احتكار للفرصة الانتخابية، وتفقد المراكز التالية قيمتها إلا في دوائر واسعة أو حالات استثنائية، وقد يزيد ذلك الصراع الداخلي على رأس اللائحة، ويقلل حوافز الكفاءات الموضوعة في المراتب المتأخرة، ويجعل التداول داخل النخب الحزبية أصعب، ولا يظهر هذا الأثر في عدد المقاعد فقط، بل في طريقة توزيع الفرص داخل التنظيم السياسي.

[43] Carey, J. M., & Shugart, M. S. (1995). "Incentives to Cultivate a Personal Vote," Electoral Studies, 14(4), pp. 417-439؛ Katz, R. S. (1980). A Theory of Parties and Electoral Systems, pp. 1-34.

تتطلب مواجهة هذه الآثار تعزيز الديمقراطية الداخلية في اختيار رؤساء اللوائح، ونشر معايير التزكية، وربط التمويل العمومي بمؤشرات الشفافية والتجديد، كما يمكن دراسة إمكان توسيع الدوائر أو تعديل ترتيب المرشحين بما يسمح بفرص أكبر للنساء والشباب، دون الخلط بين إصلاح التمثيل الفئوي وبين إصلاح القاسم، فالمشكلة لا تعالج بإضافة قواعد متفرقة، بل بتقييم تفاعلها داخل النظام كله.

ومن الناحية البحثية، يمكن اختبار فرضية الشخصنة بمقارنة نسبة الأصوات التي حصلت عليها الأحزاب نفسها بين الانتخابات التشريعية والجماعية المتزامنة سنة 2021، ودراسة أثر تغيير رأس اللائحة بين دورتين وإجراء مقابلات مع مسؤولي الترشيح،فإذا ثبت أن القاسم عزز الاعتماد على المرشح المحلي، فإن تقييمه يجب أن يشمل جودة النخب المنتخبة وتماسك الفرق البرلمانية، لا مؤشرات التناسب وحدها.

المطلب الثالث: القاسم وتشكيل الأغلبية الحكومية بعد الاقتراع

يربط الدستور المغربي بين تصدر انتخابات مجلس النواب وتعيين رئيس الحكومة، لكنه لا يضمن للحزب المتصدر أغلبية مطلقة،ولذلك تحتاج الحكومات عادة إلى ائتلافات، ويؤثر القاسم في هذه المرحلة بصورة غير مباشرة عبر تحديد حجم الحزب الأول والفارق بينه وبين الأحزاب التالية وعدد الشركاء اللازمين لبلوغ الأغلبية، فكلما حد النظام من تراكم

المقاعد، زادت احتمالات الحكومة الائتلافية، واتسع مجال التفاوض بعد الانتخابات.

لا تعد الائتلافات في ذاتها علامة ضعف، فهي قد تعكس مجتمعا تعدديا وتفرض التوافق، غير أن كثرة الشركاء وتباعد برامجهم قد تضعف وضوح المسؤولية، وتسمح لكل حزب بنسب النجاحات إليه وتحميل الإخفاقات للآخرين، وتبين أدبيات النظم الانتخابية أن القواعد التي تزيد التجزؤ الحزبي ترفع عادة عدد الأحزاب الفعالة داخل البرلمان، لكنها لا تحدد وحدها استقرار الحكومة،إذ تتدخل الثقافة الائتلافية والانضباط الحزبي وتوزيع الصلاحيات [44] .

في الحالة المغربية، أظهرت نتائج 2021 أن القاسم لم يمنع قيام أغلبية مريحة من ثلاثة أحزاب، لأن الأحزاب الأولى حصلت مجتمعة على كتلة كبيرة، وهذا يؤكد أن أثر القاعدة مشروط بتوزيع الأصوات: إذا تركز التصويت في ثلاثة أحزاب، يمكن تكوين أغلبية حتى مع الحد من المقعد الثاني داخل الدوائر، أما إذا تقاربت خمسة أو ستة أحزاب في الأصوات، فقد يصبح تشكيل الائتلاف أكثر تعقيدا.

وتبرز هنا مفارقة مهمة: قد يوسع القاسم عدد الأحزاب الممثلة دون أن يزيد عدد الأحزاب الضرورية لتشكيل الحكومة، إذا ظلت المقاعد مركزة في

[44] Laakso, M., & Taagepera, R. (1979), pp. 3-27؛ Gallagher, M., & Mitchell, P. (2005), pp. 3-23.

الكتل الأولى، لذلك يجب قياس «عدد الأحزاب الفعالة» و«العدد الأدنى للأحزاب اللازمة للأغلبية» معا، المؤشر الأول يقيس التجزؤ، والثاني يقيس كلفة الائتلاف، وقد يكون البرلمان متنوعا عدديا، بينما تستطيع ثلاثة أحزاب فقط تكوين أغلبية مستقرة.

من منظور الإصلاح، لا ينبغي تصميم القاسم بهدف إنتاج نتيجة ائتلافية محددة سلفا، فذلك يهدد حياد القاعدة، لكن من المشروع قياس قدرته على الجمع بين تمثيل التعدد ووضوح الاختيار الحكومي، ويمكن إدراج سيناريوهات الائتلاف في دراسة الأثر التشريعي: ما عدد الشركاء اللازمين تحت كل صيغة؟ ما حجم الحزب المتصدر؟ وما نسبة المقاعد التي تحصل عليها الأحزاب الأولى مقارنة بأصواتها؟ بهذه الطريقة يصبح النقاش حول الاستقرار مبنيا على مؤشرات لا على التخوفات العامة.

الجدول رقم (8): الآثار السلوكية والاستراتيجية المحتملة للقاسم

المجال	مؤشر القياس المقترح	المخاطرة	الفرصة	الأثر المحتمل للقاسم
توزيع الموارد	المقاعد لكل دائرة فائزة ومتوسط الأصوات الضائعة	ترشيحات انتهازية وضعف البناء التنظيمي	توسيع الحضور الترابي	تفضيل الانتشار على تراكم الأصوات

المجال	مؤشر القياس المقترح	المخاطرة	الفرصة	الأثر المحتمل للقاسم
اختيار المرشحين	أثر تغيير رأس اللائحة ونسبة التجديد	شخصنة المنافسة والصراع على التزكية	تقريب النائب من الدائرة	ارتفاع قيمة رأس اللائحة
بنية الفرق	العدد الفعال للأحزاب وحجم غير المنتسبين	ضعف القدرة المؤسسية للأحزاب الصغيرة	تنوع الآراء داخل المجلس	زيادة عدد الأحزاب ذات المقاعد المحدودة
تشكيل الحكومة	العدد الأدنى للأحزاب اللازم للأغلبية	غموض المسؤولية وكثرة الشركاء	تشجيع الائتلاف والتوافق	تقليص حجم الحزب الأول نسبيا

المصدر: إعداد الدراسة استنادا إلى أدبيات التنسيق الانتخابي والحوافز الحزبية.

المبحث التاسع:
التقييم الدستوري والسياسي والبدائل الممكنة

يقتضي تقييم القاسم الانتخابي القائم على عدد المسجلين تجاوز آثاره الحسابية المباشرة، والنظر في مدى انسجامه مع المبادئ الدستورية وأهداف التمثيل السياسي، وفي هذا الإطار، يعرض المطلب الأول أبرز الحجج المؤيدة للإبقاء عليه، ولا سيما ما يرتبط بتوسيع التمثيلية والحد من احتكار المقاعد داخل الدوائر الانتخابية.

المطلب الأول: حجج الإبقاء على القاسم القائم على المسجلين

تستند حجة الإبقاء إلى أن النظام المغربي متعدد الأحزاب ويحتاج إلى قاعدة تمنع تحول الفروق المحدودة في الأصوات إلى هيمنة واسعة في المقاعد، فالقاسم المرتفع يضمن حضور أكثر من لائحة في الدائرة، ويحد من الأصوات غير الممثلة، ويشجع التوافق والائتلاف بدل الاستحواذ، كما أن إلغاء العتبة يسمح للقوى الصغيرة بالدخول إلى التوزيع، وهو ما قد يوسع التعددية داخل مجلس النواب.

تضيف الحجة أن التسجيل في اللوائح الانتخابية ليس معطى عديم الدلالة فهو يحدد الهيئة الناخبة التي تمارس السيادة، والتصويت واجب وطني إلى جانب كونه حقا، ومن ثم يمكن للمشرع أن يجعل عدد المسجلين

مرجعا لتحديد الكلفة النظرية للمقعد، بما يحفز الأحزاب على تعبئة الممتنعين بدل الاكتفاء بتقاسم كتلة محدودة من المصوتين، وقد أخذت المحكمة الدستورية بهذا المنطق حين ربطت التسجيل بممارسة الحق والواجب.

كما أن الاستقرار القانوني يكتسب قيمة قبل انتخابات 2026،فقد تعلمت الأحزاب والسلطات والناخبون طريقة التوزيع وتغييرها في وقت قريب من الاقتراع وقد يثير ذلك نزاعا حول المستفيد والمتضرر ،ويمكن القول إن عيوب القاعدة يجب معالجتها بوسائل مرافقة، مثل توسيع الدوائر أو مقاعد التعويض، بدل العودة السريعة إلى صيغة سابقة.

المطلب الثاني: حجج المراجعة والعودة إلى الأصوات المعبرعنها

تقوم الحجة الأساسية للمراجعة على أن المقاعد ينبغي أن تتوزع انطلاقا من الاختيارات الصحيحة المعبر عنها لا من عدد يشمل الممتنعين والأوراق الملغاة، فحين تحصل لائحة على أربعة أضعاف أصوات لائحة أخرى ثم تتساويان في مقعد واحد، يضعف الارتباط بين وزن التأييد والنتيجة البرلمانية، وقد يكون توسيع عدد الأحزاب الممثلة هدفا مشروعا، لكن يمكن تحقيقه بعتبة منخفضة أو دوائر أكبر دون إدخال الامتناع في القاسم.

تتعلق الحجة الثانية بالمساءلة، فالدستور يربط تصدر انتخابات مجلس النواب بتعيين رئيس الحكومة، ومن ثم لا تقتصر وظيفة الاقتراع على تمثيل التنوع، بل تشمل إنتاج ترتيب واضح للقوى السياسية، وإذا منعت القاعدة الحزب المتصدر من ترجمة تفوقه إلى حصة مقاعد مناسبة، فقد تزيد الحاجة إلى ائتلافات واسعة وتضعف قدرة الناخب على معرفة المسؤول عن البرنامج الحكومي.

أما الحجة الثالثة فتتصل بالتواصل والشفافية، يصعب على المواطن العادي فهم كيف يؤثر الممتنعون في قيمة القاسم، ولماذا لا تحصل اللائحة الأولى على مقعد ثان رغم تفوقها الكبير، وكلما ابتعدت النتيجة عن الحدس النسبي البسيط، ازدادت الحاجة إلى تفسير رسمي مفصل وبيانات مفتوحة، فمصداقية العملية الحسابية تعتمد على قابليتها للفهم والمراجعة، لا على صحتها القانونية فقط.

المطلب الثالث: بدائل إصلاحية ممكنة

- **البديل الأول** هو العودة إلى قاسم هير المبني على الأصوات الصحيحة، مع عتبة منخفضة بين 3 و5 في المائة بحيث يحقق هذا البديل علاقة أوضح بين الأصوات والمقاعد ويمنع تمثيل اللوائح الهامشية جدا، لكنه قد يعيد قدرة الحزب الأول على الحصول على مقعدين أو أكثر في الدوائر ويقلل عدد الأحزاب

الممثلة.

- **البديل الثاني** هو قاسم مزدوج :توزيع مقعد أول وفق قاعدة أكبر البقايا لضمان التعدد، ثم توزيع المقاعد الإضافية وفق الأصوات الصحيحة أو طريقة دونت بحيث يسمح ذلك بالجمع بين إدخال عدة لوائح ومكافأة الفروق الكبيرة في الأصوات، لكنه يزيد تعقيد النظام ويحتاج صياغة دقيقة لتجنب التناقضات الحسابية.

- **البديل الثالث** هو الإبقاء على قاسم الأصوات الصحيحة في الدوائر المحلية، مع تخصيص عدد محدود من المقاعد الوطنية أو الجهوية للتعويض، توزع على الأحزاب التي كانت حصتها الوطنية من المقاعد أدنى من حصتها من الأصوات. تستخدم أنظمة عديدة مستويات التعويضلتصحيح آثار الدوائر الصغيرة، وهو حل يرفع التناسب دون إلغاء البعد الترابي للتمثيل [45] .

- **البديل الرابع** هو الإبقاء على القاسم الحالي مع إصلاح شروطه المحيطة :توسيع متوسط حجم الدائرة، ونشر

[45] International IDEA. (2005). Electoral System Design, pp. 118-126؛ Gallagher, M., & Mitchell, P. (2005), chapters on compensatory and mixed systems.

النتائج التفصيلية فورا، وإجراء محاكاة رسمية للقواعد البديلة، وإنشاء لجنة مستقلة لتقييم الأثر بعد كل اقتراع، وهو أقل البدائل كلفة سياسية، لكنه لا يعالج الاعتراض المبدئي المتعلق بإدخال غير المصوتين في المقام الحسابي.

لا ينبغي اختيار البديل وفق مصلحة حزب محدد أو نتائج دورة واحدة، الأصل هو تحديد أهداف النظام ترتيبا: هل الأولوية للتناسب، أم لتعدد الأحزاب، أم لإنتاج أغلبية، أم لتمثيل الجهات؟

وبعد الاتفاق على الأهداف يمكن اختيار الصيغة التي تحققها بأقل آثار جانبية،هذا هو معنى تصميم النظام الانتخابي كسياسة دستورية طويلة المدى،لا كأداة لتدبير ميزان ظرفي.

الجدول رقم (9): بدائل إصلاح القاسم الانتخابي

البديل	شرط النجاح	المخاطر	المزايا
العودة إلى الأصوات الصحيحة مع عتبة منخفضة	عتبة معتدلة ودوائر مناسبة	تقليص تمثيل اللوائح الصغيرة	وضوح وتناسب أعلى
قاسم مزدوج	صياغة واضحة ومحاكاة مسبقة	تعقيد حسابي	يجمع التعدد ومكافأة التفوق

البديل	شرط النجاح	المخاطر	المزايا
مقاعد تعويض وطنية/جهوية	عدد محدود وقواعد شفافة	إضعاف الصلة الترابية لبعض المقاعد	تصحيح تشوه الدوائر الصغيرة
الإبقاء مع تحسين البيانات والدوائر	تقييم مستقل ونشر شامل للنتائج	استمرار أثر الامتناع والتسوية بين اللوائح	استقرار قانوني

المصدر: بناء تحليلي للدراسة على ضوء النظم الانتخابية المقارنة.

خاتمة

يؤكد تحليل القاسم الانتخابي أن الحساب ليس مرحلة محايدة تأتي بعد السياسة، بل هو جزء من صناعة النتيجة السياسية نفسها، وقد نقل إصلاح 2021 النظام المغربي من قاسم يرتبط بالأصوات الصحيحة إلى قاسم يستند إلى مجموع المسجلين، مع إلغاء العتبة، ترتب على ذلك ارتفاع شديد في قيمة المقعد الكامل وتحول قاعدة أكبر البقايا، في عدد واسع من الدوائر، إلى الآلية الفعلية لتوزيع معظم المقاعد.

من الناحية الدستورية، قررت المحكمة في القرار رقم 118/2021 أن المشرع يملك سلطة اختيار أساس القاسم، وأن الدستور لا يفرض صيغة بعينها، ويظل هذا الحسم ملزما من زاوية المطابقة، لكنه لا يمنع تقييم القاعدة وفق التناسب والمساواة الفعلية وقابلية الحكم، كما أن تعديل 2025 أبقى الفقرة الثانية من المادة 84 دون تغيير، بما يجعل النقاش متصلا مباشرة بانتخابات 2026.

وأظهرت المحاكاة أن القاسم الحالي يحد عمليا من حصول اللائحة الأولى على أكثر من مقعد، خاصة في الدوائر من مقعدين إلى أربعة، وقد يساوي في النتيجة بين لوائح تفصل بينها فروق كبيرة في الأصوات، لكنه في المقابل يوسع عدد القوى الممثلة ويكافئ الانتشار الجغرافي، وأظهرت نتائج 2021 أن أثره لم يكن خطيا؛ فالأحزاب الثلاثة الأولى احتفظت بتركيز قوي

للمقاعد، بينما تضررت أحزاب أخرى بسبب تراجع أصواتها وموقعها داخل الدوائر، لا بسبب القاسم وحده.

وعليه، فإن الإصلاح الرشيد لا يبدأ بالسؤال عن الحزب المستفيد، بل بالسؤال عن الغاية الدستورية المراد تقديمها، فإذا كانت الأولوية للتناسب ووضوح المسؤولية، فالعودة إلى الأصوات الصحيحة أو اعتماد التعويض أكثر اتساقا، وإذا كانت الأولوية لتوسيع الحضور الحزبي ومنع الهيمنة، فالقاعدة الحالية تحقق جزءا من ذلك، لكن بكلفة في عدالة الترجمة الحسابية، والحل الأكثر علمية هو نشر البيانات التفصيلية وإجراء تقييم مستقل متعدد السيناريوهات قبل أي تعديل لاحق.

النتائج الأساسية

1. القاسم الانتخابي ليس مجرد أداة تقنية، بل قاعدة تعيد توزيع القوة الحزبية وتحدد مقدار ما يتحول من الأصوات إلى مقاعد.
2. اعتماد عدد المسجلين يرفع القاسم بقدر انخفاض المشاركة، ويجعل الوصول إلى المقعد الكامل صعبا في الدوائر الصغيرة والمتوسطة.
3. في ظروف المشاركة المعتادة، تعمل الصيغة كسقف شبه فعلي لمقعد واحد لكل لائحة في عدد واسع من الدوائر.

4. إلغاء العتبة وسع المشاركة في التوزيع، لكنه لم يضمن تناسبا أعلى؛ إذ تحولت المنافسة إلى ترتيب لأكبر البقايا.

5. قرار المحكمة الدستورية رقم 118/2021 حسم دستورية القاعدة استنادا إلى السلطة التقديرية للمشرع، دون أن يفاضل بين كفاءتها وبدائلها.

6. تعديل 2025 أبقى الأساس القانوني للقاسم قائما، لذلك سيظل عنصرا مركزيا في الانتخابات التشريعية لسنة 2026.

7. لا يمكن تفسير نتائج 2021 بالقاسم وحده؛ فالتصويت الفعلي والجغرافيا والتنظيم والمرشح المحلي عوامل حاسمة.

8. المؤشرات الوطنية توضح تركزا برلمانيا في الأحزاب الأولى رغم توسيع التمثيل، ما ينفي فكرة التفتيت المطلق.

9. المقارنة العادلة بين البدائل تتطلب بيانات دائرة بدائرة ومحاكاة رسمية منشورة.

10. الفقه المؤسسي المغربي، ومنه أعمال رشيد لمدور، يبرز أن قواعد تكوين البرلمان تؤثر لاحقا في فعالية الأغلبية والمعارضة والعمل التشريعي.

11. المقارنة الدولية تؤكد أن حجم الدائرة ومستوى التعويض قد

يكونان أكثر تأثيرا في التناسب من اسم الصيغة الحسابية وحده.

12. القاسم يعيد توجيه استراتيجيات الأحزاب نحو الانتشار الجغرافي ورأس اللائحة، وقد يؤثر في كلفة الائتلاف الحكومي.

13. تقدم أطروحة رشيد المدور أقوى بناء فقهي مغربي بشأن عدم دستورية القاسم، وتستفيد قراءتها من التمييز بين عدم التناسب وعدم الدستورية، ومن اختبار نتائجها على جميع الدوائر الانتخابية.

14. المعايير الدولية تحمي المساواة وحرية التعبير عن الإرادة، لكنها لا تفرض حصة حسابية بعينها؛ لذلك يظل الاحتجاج بها داعما لا حاسما بمفرده.

التوصيات

1. نشر النتائج الكاملة لكل دائرة في صيغة بيانات مفتوحة، تشمل المسجلين والمصوتين والأصوات الصحيحة والملغاة وأصوات اللوائح ومراحل توزيع المقاعد.

2. إعداد دراسة أثر تشريعي رسمية تقارن نتائج 2021 تحت قاسم المسجلين وقاسم الأصوات الصحيحة وطرق المتوسطات.

3. اعتماد معيار معلن لأهداف النظام الانتخابي، يحدد ترتيب الأولويات بين التناسب والتعددية وقابلية تشكيل الأغلبية.

4. دراسة العودة إلى قاسم الأصوات الصحيحة مع عتبة منخفضة، أو إنشاء مقاعد تعويض لتقليل تشوه الدوائر الصغيرة.

5. عدم تعديل العناصر الأساسية للنظام قبيل الاقتراع، وربط أي إصلاح بتوافق سياسي وفترة زمنية كافية.

6. نشر دليل حسابي مبسط وأمثلة رسمية قبل الانتخابات حتى يفهم الناخب والمرشح طريقة تحويل الأصوات إلى مقاعد.

7. تكليف لجنة أكاديمية وقضائية مستقلة بتقييم القاسم بعد انتخابات 2026، اعتمادا على مؤشرات التناسب والعدد الفعال للأحزاب واستقرار الأغلبية.

8. الفصل في الخطاب العام بين دستورية القاعدة وملاءمتها السياسية، فالمطابقة للدستور لا تغني عن تقييم الجودة والنتائج.

9. إدراج تحليل كلفة المقعد ومؤشر غالاغر والعدد الفعال للأحزاب ضمن تقرير رسمي بعد كل اقتراع.

10. دراسة تعديل حجم بعض الدوائر أو استحداث مستوى تعويضي قبل الاكتفاء بتغيير القاسم وحده.

11. إدراج آثار القاسم على اختيار المرشحين والانتشار الجغرافي وتشكيل الائتلافات ضمن تقييم ما بعد انتخابات 2026.

لائحة المراجع

- بنعبد الله، محمد أمين.(2021) . المحكمة الدستورية والقاسم الانتخابيتعليق على قرار المحكمة الدستورية رقم 118/21 الصادر : بتاريخ 7 أبريل 2021 .ترجمة عبد السلام التواتي .المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية.
- بيثام، ديفيد.(2006) . البرلمان والديمقراطية في القرن الحادي والعشريندليل للممارسة الجيدة .الاتحاد البرلماني الدولي : .
- جودوين-جيل، جاي س.(2000) . الانتخابات الحرة والنزيهة : القانون الدولي والممارسة العملية .ترجمة أحمد منيب وفايزة حكيم .الدار الدولية للاستثمارات الثقافية.
- رينولدز، أندرو؛ ريلي، بن؛ وإيليس، أندرو.(2010) . أشكال النظم الانتخابية الطبعة الثانية .المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات.
- المحكمة الدستورية. القرار رقم 259/25 م.د .بتاريخ 24 (2025) ديسمبر 2025، المتعلق بالقانون التنظيمي رقم 53.25.
- المحكمة الدستورية.(2021) . القرار رقم 118/2021 م.د .المتعلق بالقانون التنظيمي المغير والمتمم للقانون التنظيمي لمجلس النواب .

مجموعة قرارات المحكمة الدستورية 2019-2023.

- المدور، رشيد. (2023) . القاسم الانتخابي قراءة دستورية في ضوء المعايير الدولية للانتخابات الديمقراطية والنزيهة. دفاتر برلمانية 2 (22).
- المدور، رشيد.(2018) . تأويل الدستور دراسة تطبيقية على : اجتهادات القضاء الدستوري في المغرب .مجلة القانون الدستوري والعلوم الإدارية، العدد الأول.
- المملكة المغربية. (2011) . دستور المملكة المغربية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91 بتاريخ 29 يوليوز 2011.
- المملكة المغربية. (كما تم تغييره وتتميمه ،2011).القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب.
- المملكة المغربية. (2021) . القانون التنظيمي رقم 04.21 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب.

- Benoit, K. (2000). Which electoral formula is the most proportional? A new look with new evidence. Electoral Studies, 19(2-3).

- Blais, A., & Massicotte, L. (1996). Electoral systems. In L. LeDuc, R. G. Niemi, & P. Norris (Eds.), Comparing Democracies .
- Carey, J. M., & Hix, S. (2011). The electoral sweet spot: Low-magnitude proportional electoral systems. American Journal of Political Science, 55(2).
- Carey, J. M., & Shugart, M. S. (1995). Incentives to cultivate a personal vote: A rank ordering of electoral formulas. Electoral Studies, 14(4).
- Colomer, J. M. (Ed.). (2004). Handbook of Electoral System Choice. Palgrave Macmillan.
- Cox, G. W. (1997). Making Votes Count: Strategic Coordination in the World's Electoral Systems. Cambridge University Press.
- Duverger, M. (1954). Political Parties: Their Organization and Activity in the Modern State. Methuen.
- Farrell, D. M. (2011). Electoral Systems: A Comparative

Introduction (2nd ed.). Palgrave Macmillan.

- Gallagher, M. (1991). Proportionality, disproportionality and electoral systems. Electoral Studies, 10(1).
- Gallagher, M., & Mitchell, P. (Eds.). (2005). The Politics of Electoral Systems. Oxford University Press.
- International IDEA. (2005). Electoral System Design: The New International IDEA Handbook. Stockholm : International IDEA.
- Katz, R. S. (1980). A Theory of Parties and Electoral Systems. Johns Hopkins University Press.
- Laakso, M., & Taagepera, R. (1979). Effective number of parties: A measure with application to West Europe. Comparative Political Studies, 12(1).
- Lijphart, A. (1994). Electoral Systems and Party Systems: A Study of Twenty-Seven Democracies, 1945-1990. Oxford University Press.
- Loosemore, J., & Hanby, V. J. (1971). The theoretical limits of

maximum distortion: Some analytic expressions for electoral systems. British Journal of Political Science, 1(4).

- Monroe, B. L. (1994). Disproportionality and malapportionment: Measuring electoral inequity. Electoral Studies, 13(2).
- Norris, P. (2004). Electoral Engineering: Voting Rules and Political Behavior. Cambridge University Press.
- Reynolds, A., Reilly, B., & Ellis, A. (2005). Electoral System Design: The New International IDEA Handbook. International IDEA.
- Sartori, G. (1997). Comparative Constitutional Engineering (2nd ed.). New York University Press.
- Shugart, M. S., & Taagepera, R. (2017). Votes from Seats: Logical Models of Electoral Systems. Cambridge University Press.

- Taagepera, R., & Shugart, M. S. (1989). Seats and Votes: The Effects and Determinants of Electoral Systems. Yale University Press.
- United Nations Human Rights Committee. (1996). General Comment No. 25: The Right to Participate in Public Affairs, Voting Rights and the Right of Equal Access to Public Service (Article 25).
- United Nations. (1966). International Covenant on Civil and Political Rights, Article 25.
- Venice Commission. (2002). Code of Good Practice in Electoral Matters: Guidelines and Explanatory Report. Council of Europe.

الفهـرس

مقـــــــــدمـــة: 5

المبحثالأول : القاسم الانتخابي داخل هندسة التمثيل النسبي 9

المطلب الأول : مفهوم القاسم ووظيفته في تحويل الأصوات إلى مقاعد 10

المطلبالثاني :التناسب، المساواة، والتمثيل الفعال 14

المبحث الثاني : التحول القانوني للقاسم الانتخابي في المغرب 16

المطلب الأول :من الأصوات الصحيحة والعتبة إلى قاعدة المسجلين 18

المطلب الثاني: قراءة في قرار المحكمة الدستورية رقم 118/2021..... 21

المطلب الثالث : استمرار القاعدة في الإطار القانوني لانتخابات 2026 22

المبحث الثالث : التشريح الحسابي للقاسم القائم على المسجلين 25

المطلب الأول : الصيغة الرياضية وحدود الحصول على أكثر من مقعد 27

المطلب الثاني : محاكاة مقارنة بين القاسمين 30

المطلب الثالث : الامتناع والأوراق الملغاة داخل المعادلة 32

المبحث الرابع : قراءة كمية في نتائج انتخابات 2021 34

المطلب الثاني :مؤشر غالاغر والعدد الفعال للأحزاب..... 38

المطلب الثالث : هل فسر القاسم انهيار حزب العدالة والتنمية 39

المبحث الخامس : القاسم الانتخابي في النقاش الفقهي والبرلماني المغربي 41

المطلبالأول : من تقنية حسابية إلى خيار في السياسة الدستورية 42

المطلبالثاني : حجج المؤيدين والمعارضين وحدود كل موقف..... 45

المطلبالثالث : القاسم ومبدأ المساواة بين الناخبين..... 49

المبحث السادس : قراءة تحليلية في أطروحة رشيد المدور حول القاسم الانتخابي

52.....

المطلب الأول : مبررات اعتماد دراسة رشيد المدور مرجعا محوريا وقيمة أطروحته العلمية 53

المطلب الثاني :قراءة في البناء الدستوري والمعياري للأطروحة 59

المطلب الثالث :قراءة في الدليل الحسابي والمقارن 63

المبحث السابع: القاسم المغربي في ضوء النظم الانتخابية المقارنة 69

المطلب الأول : الحصص الانتخابية وقواعد البقايا في التجارب المقارنة 70

المطلب الثاني :حجم الدائرة والعتبة الطبيعية كمتغيرين حاسمين 72

المطلب الثالث : دروس المقارنة وحدود استيراد النماذج 75

المبحث الثامن: الآثار السلوكية والاستراتيجية للقاسم الانتخابي 78

المطلب الأول :إعادة توزيع الموارد الحزبية بين التركيز والانتشار 79

المطلب الثاني :القاسم واختيار المرشحين وشخصنة المنافسة..... 81

المطلب الثالث :القاسم وتشكيل الأغلبية الحكومية بعد الاقتراع 83

المبحث التاسع: التقييم الدستوري والسياسي والبدائل الممكنة 87

المطلب الأول :حجج الإبقاء على القاسم القائم على المسجلين..... 87

المطلب الثاني :حجج المراجعة والعودة إلى الأصوات المعبر عنها..... 88

المطلب الثالث :بدائل إصلاحية ممكنة 89

خاتمة.....93

النتائج الأساسية.....94

التوصيات 96

الفهـــرس 105